الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأزمة الإقتصاديّة والاجتماعيّة
إطار للمعالجة

(ورقة العمل كما أقرتها الهيئة العامة بتاريخ ١٩ - تشرين الأول - ٢٠٠٠)

ملخص تنفيذي

منشورات ٢٠٠٠

فهرس

• **مقدمة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي** ٧
• **بنية المجلس الاقتصادي والاجتماعي** ١١
- الهيئة العامـة ١٣
- هيئـة المكتب ١٥
- اللـجـان ١٦
تقديم ٢٣
I - تشخيص الازمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة ٢٥
II - تقييم خطط الاصلاح المالي والاقتصادي ٣١
III - عوائق تطبيق خطط التصحيح المالي والاقتصادي ٣٧
IV - مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوضيح الرؤية ٤١
V - المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج العمل ٤٥
١- ورشة القطاع العام ٤٩
٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري ٥٦
٣- السلم الاجتماعي ٦١
٤- تطوير الموارد البشرية ٧٢
٥- المحافظة على البيئة ٧٧
٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة ٨٢
٧- المعلومات والمعلوماتية ٩١
VI - اللجان المتخصصة وورش العمل ٩٩
خـــاتـــمـــة ١٠٣

مقدمة

مع إنجاز المراسيم التنظيميّة وإصدار الموازنة ،

وعلى طريق استكمال آلية العمل بإجراءات إداريّة وميدانية ضرورية لتفعيل الانطلاقة المتكاملة ،

ومع دقة الوضع الاقتصادي-الإجتماعي ،

وعشية قيام الحكومة العتيدة التي يجمع اللبنانيون على أن أولوية عملها هي الإنقاذ الإقتصادي والاجتماعي .

وبعد العودة الى العديد من الدراسات والإقتراحات والمناقشات التي سجلتها الهيئات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والإتحادات والنقابات والجمعيات مراكز الدراسات والخبراء وكذلك الرسميون ،

بادرنا الى وضع خلاصة تشكل ورقة عمل تسهم في رسم قناعات جماعيّة للنهوض الإقتصادي والإجتماعي .

ما هو بين أيديكم كما يقول العنوان ، هو تصور إطار للمعالجة .

فإذا كان رسم السياسة الإقتصاديّة-الإجتماعية من مهمات مجلس الوزراء ،

وإذا كان وضع التشريعات والمراقبة من صلاحيات مجلس النواب ،

وإذا كان دورنا لا يتعدى الإطار الإستشاري كما هو ملحوظ في قانون إنشاء المجلس ، فإننا نقدم «بمشروع رؤية» ، كان طموحنا أن يأتي أوسع وأعمق على الرغم من إمكانات المجلس الحالية ، التي لا تزال متواضعة حيث لا يزال هو في المرحلة الأولى من الانطلاق . ولكن حسبنا أن نبادر .

تتضمن هذه الدراسة :

أولاً : تشخيص الأزمة بأبعادها الإقتصاديّة والإجتماعيّة لاسيما لجهة حقيقتين هما : تراجع النمو وتردي الأوضاع الإجتماعيّة .

وقد جرى تقييم الوقائع والمعطيات بهدف إيجابي هو : كيفية تجاوز الأزمة وبناء الإنطلاقة الجديدة .

ثانياً : تلمّس السبل لبلورة الخيارات الكبرى للاصلاح المالي والضريبي والإداري وغيرها مما ورد ذكره ، الى جانب تطوير الموارد البشريّة ، من خلال التربية والتأهيل والثقافة وشؤون الشباب والبيئة ، وذلك من ضمن البحث عن تدابير إجتماعيّة كإعادة صياغة قانون العمل ، وتحديد الأعباء وشبكات الأمان الإجتماعيّة ، واستنفار كل الفئات المهمّشة لتفعيل دورها داخل قوى الإنتاج ، إضافة الى ركائز المساندة الإجتماعيّة أي الصحة والإسكان إنتهاءاً الى اقتراح سياسة إجتماعيّة شاملة .

نعلم أن أعباء الداخل ثقيلة ، وأن تحديات العولمة تستلزم الإستعداد لها ، ولكن نعلم أيضاً أن هذين الأمرين يشكلان حافزاً لمتابعة التأهل في إطار المنافسة العالميّة .

من هنا يتطلّب النجاح في أي إصلاح إقتصادي-إجتماعي :

أولاً : وفاقاً سياسياً وطنياً جامعاً حول برنامج الإنقاذ .

ثانياً : تفاهماً بين الدولة وكل الهيئات الإقتصاديّة وأصحاب العمل ، وقوى الإنتاج والقطاعات الإجتماعيّة حول مضمون هذا البرنامج .

ثالثاً : التزام الجميع إلتزاماً كاملاً ودقيقاً تنفيذ هذا البرنامج بشكل متدرج

ومتيح لتفاعل النمو .

إن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هي الضمانة ، في هذه المرحلة الحرجة ، لتحقيق النهوض الشامل .

وفي هذا الإطار تأتي الخصخصة جزءاً من كل ، وليس هدفاً قائماً بذاته ، فالخصخصة عاجزة وحدها عن حل الأزمة الماليّة والإقتصاديّة .

تركّز هذه الورقة في قسم منها على تصوير واقع قائم ، وتنطلق من ذلك في تصوّر المعالجات الضرورية والممكنة .

يبقى أن نقرّ بأن لبنان هو على مفترق تحولات إقليميّة وعالميّة ، تؤثر في اقتصاده الوطني ، وتجعل السعي لاستعادة إقتصاد الستينات غير ذي جدوى وغير واقعي .

إن اقتصادنا الوطني يحتاج الى أكثر من عملية ترميم ، وعلى جهودنا أن تهدف الى ما هو أعمق من وقف الانهيار .

إن إعادة بناء اقتصادنا الوطني مرتبطة الى حدّ كبير ببلورة الحيوية التي تجيب على السؤال - التحدّي : «أي دور إقتصادي للبنان مع مطلع القرن الحادي والعشرين» .

هذه هي مسؤولية الجميع ،

وكما نجح الأسلاف في اجتراح الإستقرار والإزدهار في القرن العشرين ،

على أجيالنا الشابة أن ترسي دعائم النجاح اللبناني الجديد في العصر الجديد .

وإننا لقادرون ، بتضامننا جميعاً ، على أن نسلّم أبناءنا وطناً يعتزون بمنجزاته .

روجيه نسناس
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بنية المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

الهيئة العامة

يـؤلف المجـلس الاقـتصادي والاجتماعي على الوجه التالي(*) :

أولاً: عن أصحاب العمل :

- القطاع الصناعي	جاك صراف -	حسن علم الدين
- القطاع التجاري	روجيه خياط -	منير زكـا
- القطاع الزراعي	ابراهيم ترشيشي -	وضاح فخري
- القطاع المصرفي	هشام البساط -	مكرم صادر
- القطاع السياحي	امين خياط -	غـازي بحصـلي
- قطاع النقـل	عـبد الامير نـجـده	
- قطاع المقاولين	جـورج مـعـوض	
- قطاع التأمين	ابراهام ماتوسيـان	
- القطاع الاستشفائي الخاص	الدكتور فوزي عضيمي	
- القطاع التربوي الخاص	الدكتور كريست موقدية	

ثانياً : عن المهن الحرة :

- عـن المحـامين	سمير ابي اللمع -	عبد الحميد رعد
- عن المهندسين	سمير ضومط -	بشير ذوق
- عـن الأطباء	الدكتور انطوان غصين -	الدكتورمحمد فتال
- عن اصحاب الصحف	عبد الكريم الخليل	
- عن المحررين	جـان شـامي	
- عن الصيادلة	الدكتورة ليلى خوري	
- عن اطباء الاسنان	الدكتور أنطوان الخوري	
- عن خبراء المحاسبة المجازين	موفق اليافي	

ثالثاً : عن النقابات :

عن العـمـال :

- الاتـحـاد الـعـمـالي الـعـام :

اليـــاس ابو رزق - جـــورج أبو حـــيـــدر - بشـــارة شـــعـــيـــا -

(*) كما وردت بالمرسوم رقم ٢٠١٢ تاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٩٩ .

طانيـــوس اندراوس - توفـــيق ابو خليل - ياســـر نعـــمـــه - بســـام طليس - مـحـمـد حـرقـوص - سـعـد الدين صـقـر -

- الاتحاد العام للنقابات الزراعية ونقابة الزراعيين حســـن عبـــاس
- عن الاتحـاد الوطني للفـلاحين مـحي الـدين جـمـال
- عن نقابات العمال الزراعية المنضوية في الاتحاد العمالي العام محمد كساب
- عن الاساتذة الجامعيين وليد خوري - د .حسن منيمنه
- عن الحرفيين غالب المير - محمد ابراهيم البيطار
- عن المعلمين وداد شختورة - احمد سنجقدار
- عن اتحاد الكتاب عصام العـريضي
- عن اتحاد الناشرين سميرة عـاصي
- عن مالكي الابنية جورج ربـاحيـة
- عن المستأجرين الياس الهبر

رابعاً : عن الجمعيات التعاونية :

منـير فـرغـل - جـورج الياس الـهـراوي

خامساً : عن المؤسسات الاجتماعية :

- عن المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية الاب ايلي ماضي - غسان صياح - محمد بركـات
- عن الاتحادات النسائية ليندا مطر - لميا عسيران

سـادساً : عن أصـحـاب الفكر والكفاءة والاخـتـصاص في الحـقـول الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والقانونية والثقافية والبيئة والفنية :

حـنـا مـقـصـود - غـسـان شلوق - الدكـتـور كـمـال بخـعـازي
روجـيـــه نسناس - نورا بيـــرقـــدريان - نواف كـــبـــاره
مـحـمـود زيدان - نواف سـلام - مـحـمـود حـمـود - حـيـدر وهبي

سابعاً : عن اللبنانيين المغتربين :

جـورج غـصـيـن - فـاروق أبو جـوده - جـوزف كـتـكوك
واصف فـتـال- علي سـعـادة - عـدنان سليم الحلبي

هيئة المكتب(*)

روجيه نسناس	رئيس
سعد الدين حميدي صقر	نـائب الرئيس
عبد الكريم الخليل	أمين السر بالتكليف
سمير ضومط	
سمير أبي اللـمـع	
نـواف سلام	
حسن منيمنـه	
ليندا مطر	
جورج أبو حيدر	

(*) أجرى انتخابها في ١٢ شباط ٢٠٠٠ .

لجان المجلس(*)

١ - لجنة القضايا الاقتصادية العامة

الرئيس : روجيه خياط
المقرر : د . غسان شلوق
أعضاء : عبد الكريم الخليل
حسن علم الدين
عبد الامير نجدة
محمود زيدان
موفق اليافي
ياسر نعمة
محي الدين جمال
امين خياط
ممثل عن القطاع المصرفي

٢ - لجنة القضايا الاجتماعية العامة

الرئيس : د . انطوان خوري
المقرر : غسان صياح
أعضاء : الياس الهبر
انطوان غصين
جورج رياحية
حنا مقصود
فوزي عضيمي
كمال بخعازي
ليلى خوري
محمد نبيل فتال
منير فرغل

(*) شكلت بالانتخاب ، بعد إقرار ونشر النظام الداخلي ، في جلسة الهيئة العامة للمجلس بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠ .

٣ - لجنة التنمية البشرية وحقوق الانسان

الرئيس : د .نواف كباره
المقرر : د .احمد سنجقدار
أعضاء : حسن منيمنه
ليندا مطر
سميرة عاصي
كريست موقدية
لميا عسيران
محمد بركات
نورا بيرقدريان
وداد شختورة
وليد خوري

٤ - النشاطات القضايا الانتاجية

الرئيس : جاك صراف
المقرر : توفيق أبو خليل
أعضاء : ابراهام ماتوسيان
الياس بو رزق
جورج غصين
غازي بحصلي
غالب عبد الله المير
منير زكا
مكرم صادر
جورج معوض
وضاح فخري

٥- لجنة العلوم والتكنولوجيا

الرئيس : بشير ذوق

المقرر : عدنان الحلبي

أعضاء : سمير ضومط

نواف سلام

الاب ايلي ماضي

جورج الياس الهراوي

حيدر وهبي

طانيوس اندراوس

غسان شلوق

غالب المير

مكرم صادر

٦ - لجنة البيئة والسياحة

الرئيس : امين خياط

المقرر : بشارة شعيا

أعضاء : جان شامي

عصام العريضي

علي سعاده

فاروق ابوجوده

محمد واصف فتال

بشير ذوق

عدنان حلبي

ابراهيم ترشيشي

عبد الامير نجدة

٧ - لجنة قضايا المناطق وشؤون الزراعة

الرئيس : محي الدين الجمال

المقرر : محمد حرقوص

أعضاء : جورج ابو حيدر

ابراهيم ترشيشي

حسن عباس

عبد الحميد رعد

محمد كساب

وضاح فخري

غسان صياح

روجيه خياط

بسام طليس

٨- لجنة العمل والمهن والحرف

الرئيس : بسام طليس

المقرر : منير زكا

أعضاء : سمير ابي اللمع

محمد ابراهيم البيطار

محمد نبيل فتال

عبد الحميد رعد

حسن علم الدين

كمال بخعازي

محمد حرقوص

د .فوزي عضيمي

طانيوس اندراوس

الأزمة الاقتصادية والاجتماعية
إطار للمعالجة

تقديـــم

- يعيش لبنان أزمة اقتصاديّة واجتماعيّة حادة ذات أوجه متعددة . بعض هذه الأوجه بنيوي ، ينبع من الاختلالات الكبرى في الاقتصّاد الوطني وبعضها ظرفي يرتبط بالأوضاع الإقليميّة وبالعوامل السياسيّة والبيئة الاستثماريّة والاداريّة التي يعيشها ، في وقت ، شهد كثير من دول المنطقة ومن دول العالم متغيرات كبيرة ، كان لبنان خلاله عاجزاً عن التأقلم معها بشكل سريع وفاعل .

- خسر لبنان نتيجة ذلك الكثير من قدراته التنافسيّة والانتاجيّة ، إن بسبب الجو الاقتصادي العام أو نتيجة النواقص في وحدات الانتاج نفسها . وأنعكست هذه الصعوبات على الحالة الاجتماعيّة العامة ، خصوصاً وأن أطر الحماية الاجتماعيّة في لبنان ضعيفة ومفككة ومنقوصة . وقد ساهم الخلل في السياسات المتبعة ،وكذلك العجز المالي العام وتراكم المديونيّة ، بتثقيل الأعباء على كافة المستويات وبإضعاف قدرة المواجهة في معظم القطاعات والميادين .

- تفرض هذه الحالة استنفاراً لجميع القوى الفاعلة في المجتمع ، إن على صعيد المؤسسات الحكوميّة والخاصة أو التجمعات والهيئات المهنيّة والمدنيّة ، وحتى الأسر والأفراد . وبالرغم من أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤسّسة وليدة في طور استكمال بناء نفسه وتجهيزه وتوفير ادوات وآلية عمله ، فإنه مدعو للعب دور في هذا المضمار ، إن لجهة تفعيل الحوار الموضوعي والهادىء ، او لجهة الإسهام في توضيح الرؤيّة ، أو لجهة المشاركة في وضع وبلورة الأسس المتينة لعملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي .

وفي هذا الاطار يقوم المجلس بوضع برنامج عمل مبني على الأسس التالية :

- I -

تشخيص الازمة
الاقتصاديّة والاجتماعيّة

قبل استنباط قنوات المعالجة ، لا بد من تقييم الاوضاع الحالية ، وتحديد نوع وحجم الصعوبات ، وابراز نقاط القوة التي يمكن الارتكاز عليها والإنطلاق منها لتأمين أفضل وأسرع طرق الخروج من الأزمة وبأقل كلفة ممكنة . تتناول عملية التقييم الإختلالات في القطاع العام ، وضعف إدارته ، وتعرض لتراجع انتاجيّة القطاع الخاص وضرورة تقوية الموارد البشريّة وحماية البيئة في ظل مناخات العولمة وتحدياتها واتساع سياسات الانفتاح والمنافسة ، وتوسيع شبكات الامان الاجتماعي وترسيخ مرتكزاتها .

من هنا ، يمكننا تلخيص نقاط الضعف ونقاط القوة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي على السواء ، على الشكل التالي :

١- الصعوبات ونقاط الضعف

- استمرار التراجع في الأوضاع السياسية العامة ، المتأثرة بشكل وثيق ببيئة اقليمية غير مستقرة .
- ترسبات الأزمة الاقتصاديّة التي لم تتم معالجتها بشكل جذري بعد .
- ترسّبات سياسات الخروج من الحرب وأكلاف برنامج بناء الدولة واعادة الاعمار .

- محاولة الدولة الجاهدة للعب دور فاعل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، عبر امكانيات ماليّة قليلة ، وتحت وطأة ديون كثيرة .

- استمرار الحاجة إلى سياسة تحويلات اجتماعيّة واقتصاديّة في بعض فروع النشاط ، مقيّدة لبعض البنى ومكلفة للخزينة .

- إدارة حكومية تعاني من عدم التوازن بين خدماتها المتدنية نوعاً ومستوى ، وبين تعرفاتها المرتفعة عموماً والعجوزات التشغيلية الكبيرة في بعض مرافقها .

- إدارة حكومية تعاني من فائض في اعداد الموظفين في بعض الادارات ، ومن سوء توزيعهم بين إدارات اخرى ، ومن نقص في تخصصهم وتدريبهم بشكل عام

- اطار عمل قانوني وإداري يفتقد الحداثة والفعالية .

- سياسة ضريبيّة متقلبة وغير عادلة تثقل في بعض جوانبها كاهل المؤسسات الخاصة المنتجة ، وتتجاهل بعض القطاعات الريعية او تتساهل مع بعضها الآخر .

- سياسة مالية ونقديّة مبنية على سد العجز العام ودعم العملة الوطنيّة .

- سياسة جمركية غير مستقرة ليست جزءاً من سياسة اقتصادية انمائية وغير مرتبطة ببرنامج لحماية وتطوير الصناعة الوطنيّة ، وإنما حرصاً على العائدات الجمركيّة ، مما يلحق ضرراً بأكثر من قطاع انتاجي .

- افتقاد القطاع الزراعي والريفي عموما لسياسة انمائية من وحي حاجات البلاد وظروفها ،خاصة لجهة المنافسة الاغراقية الناجمة عن التهريب و ما يتصل به .

- صيغة عائليّة تقليديّة في ادارة كثير من المؤسسات ، حتى بعض المتوسطة والكبيرة ، تفتقر احيانا الى الشفافيّة والقدرة على مواكبة التطورات في الاقتصاد الدولي و في مؤسسات الدول المنافسة .

- مؤسسات خاصة تفتقر الى حسن التجهيز والتنظيم الاداري والارشاد

الاعلامي ، ممّا يرفع من كلفة انتاجها ويحدّ من قدرتها على ايجاد أسواق لمنتجاتها .

- يد عاملة تعاني عموماً من الانعكاسات السلبيّة للسياسة الاجتماعيّة المتقلبة والمكلفة على أصحاب العمل ومن منافسة اغراقية في بعض قطاعاتها ، وتفتقر في قطاعات اخرى الى التدريب والإعداد اللازم لمواكبة التطور التقني والتجاري العالمي

- سوق مالية بدائيّة ومقيّدة بمتطلبات سياسة نقدية مكلفة . فأسعار الصرف ومعدلات الفوائد تحدَّد عملياً من قبل السلطات النقديّة وبفوائد مغرية على الودائع المصرفيّة .

- هجرة متزايدة للموارد البشرية الشابة والمؤهلة خاصة تحت وطأة البطالة وتقلص فرص العمل الداخلية .

- تكثيف التمركز الاقتصادي والاجتماعي في العاصمة وضواحيها وافتقار المناطق النائية الى ديناميكية انمائية مما يزيد من معدلات الهجرة الريفية .

- نقص عام في البنية التحتية التعليمية ، يزداد حدة مع تحول التلامذة من التعليم الخاص ،المرهق لموازنة الاسر ، الى التعليم الرسمي العاجز عن الاستيعاب والمعرض للتراجع .

- هشاشة شبكات الامان الاجتماعي وافتقار اعداد كبيرة من اللبنانيين لاية تغطية صحية .

- سياسة اسكانية خجولة وخاصة بالنسبة للاسر ذوي الدخل المحدود .

- ازدياد عدد ونسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر .

٢- نقاط القوة

إن ما ورد آنفاً من ذكر لنواقص هامة وجذريّة في بنية الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة وفي السياسات المتبعة ، لا ينفي وجود طاقات كامنة ومؤهلات ،

قادرة على تفعيل المعالجات الممكنة وعلى تخفيف وطأة العقبات التي تؤخر لبنان ، عن استعادة بعض القدرات التنافسيّة وعن بناء بعض الميزات التفاضلية ، نذكر منها :

- علاقات واسعة ومتينة لأصحاب الأعمال اللبنانيين على الصعيدين الإقليمي والدولي .

- طاقات لبنانيّة بشريّة ، داخل لبنان وخارجه ، ذات مؤهلات علميّة وتقنيّة عالية ، يتبوأ عدد غير قليل منها مراكز هامة ومتوسطة في مؤسّسات وشركات عربية ودولية .

- جالية اغترابيّة مؤهلة لزيادة مساهمتها وفعاليتها في انعاش الحياة الاقتصاديّة .

- طابع الانفتاح والتعدّد في الثقافة اللبنانيّة ، التي تسهّل التطور في عدة قطاعات تقليدية وجديدة مثل : المعلوماتيّة ، الخدمات المالية ، الإعلان ، المنتجات الفنية والنشر .

- اقتصاد مرن نجح أكثر من مرة في مواجهة صعوبات كبيرة وفي امتصاص نتائج أزمات متنوعة .

- معدل دخل فردي مرتفع نسبياً عند المقارنة بالمعدلات المماثلة في بعض الدول العربيّة المجاورة .

- رؤوس أموال عائدة لمقيمين ولغير مقيمين ، جاهزة مبدئياً للتوظيف في مشاريع استثماريّة وإنتاجيّة في حال تأمين المناخ الإستثماري الداخلي اللازم .

- قدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الخارجيّة ، وخاصة العربية ، مرشحة للإزدياد بعد الانسحاب الاسرائيلي ، خاصة اذا تواكبت بإصلاح سياسي وتحديث قانوني وتبسيط اداري .

- نظام للحريات العامة وللمؤسسات الديموقراطية يبقى ، على ما فيه من نواقص ، موضع تطلع ، ويزداد جاذبية اذا نجح في معالجة الترسبات الناتجة عن سنوات الحرب وتداعياتها .

- حجم ديمغرافي وجغرافي اقتصادي يسهل التعامل معه نسبياً ، بالرغم من قيود وسلبيات عدم الاستفادة من «اقتصاد الحجم» .

- تضامن عائلي واجتماعي يساعد على التخفيف من كلفة الاعباء الاجتماعية ويحد من تهميش الافراد والاسر ، يسهم ،ولو الى حين ، في استيعاب جانب من أزمة الفقر .

- وجود طاقات بشرية وبنى تحتية فائضة في بعض القطاعات يمكن تحسين انتاجيتها عن طريق عقلنة ادارتها وتفعيلها .

- II -

في تقييم خطط الاصلاح المالي والاقتصادي

قطع لبنان بعد الطائف عدة مراحل انهى في الأولى منها صياغة واقرار الإصلاحات الدستورية ، واعتمد في الثانية نزع سلاح الميليشيات وحلها . وانصرف بعدها الى البدء في اعادة الإعمار وبناء مؤسسات الدولة ومرافقها . واذا كانت البداية في ذلك متواضعة ، لاسباب موضوعية تنبع من الظروف العامة المحيطة بالبداية ذاتها والضاغطة عليها ، فقد تطورت الى مشروع اعماري طموح منذ اوائل سنة ١٩٩٣ ، نفذه لبنان بإمكاناته الذاتية ، افتقد فيه بعض الهبات الموعودة وبعض المساعدات المناسبة التي تحتاجها الدول الخارجة من الحروب .

واذ تنبهت السلطات في حينه الى تداعيات نتائج المشروع الإعماري الطموح وحاولت البدء بمعالجتها ، فقد أخّرت الظروف العامة محاولة البدء بالمعالجة الى أواخر سنة ١٩٩٨ .

بدأت السلطات المعنية محاولة المعالجة بوضع تصورات مالية واقتصاديّة للتصحيح والاستكمال ، وأقرّت لهذه الغاية برنامجاً خماسياً للتصحيح المالي ، ووجه بمعارضة شديدة ، واتبعته بخطة خماسية للإنماء والإعمار ، لم يعلن بعد عن موعد بدء تطبيقها .

يهدف «البرنامج» الى تصحيح أوضاع الماليّة العامة ، وتهدف «الخطة» الى

اعطاء دفع جديد لكافة القطاعات الاقتصاديّة عن طريق تقوية الانتاجيّة والتنافسيّة ، وتأمين البنى التحتيّة اللازمة . ويتمحور كل من «البرنامج» و«الخطة» حول الاختلالات الماليّة والعودة الى التوازن المالي في القطاع العام ، والى تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص لارساء قواعد نمو اقتصادي مستدام ومتوازن ، الى جانب توفير شروط تعاقد اجتماعي متكافئ ، وتجديد دور الدولة وتأدية وظائفها بانتاجية وكفاءة عالية عن طريق تركيز وتفعيل دور المؤسسات الحكوميّة ، وتأهيل القوى البشريّة وارساء أصول المساءلة والمحاسبة والمأسسة .

١- برنامج التصحيح المالي

يرتكز «برنامج التصحيح المالي» للسنوات الخمس ١٩٩٩ -٢٠٠٣ على مجموعتين من الأجراءات : الأولى ضريبيّة ، والثانية ماليّة .

أ- تتمثّل الركيزة الأولى في حزمة متكاملة ومترابطة من القرارات والورش الضريبيّة ، تهدف في مجملها الى زيادة الايرادات العامة بشكل مستديم ، وتتلاءم مع التطور الطبيعي لحجم الانفاق العام . ويفترض البرنامج أن يرتفع تدريجياً معدّل تغطية الايرادات للنفقات وأن ينخفض معدّل العجز الى الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع الايرادات الضريبيّة بالنسبة الى مجموع الايرادات الحكوميّة والى الناتج المحلي أيضاً .

وقد أولت الاجراءات الضريبيّة المقترحة اهتماماً خاصاً لجوانب عدالة التوزيع والمقتضيات الاقتصاديّة ومقتضيات الماليّة العامة .

وفي اطار المفاضلة الإقتصادية اتخذ «البرنامج» مصلحة الإدخار والاستثمار على حساب الإستهلاك . أما لناحية الماليّة العامة للدولة ، فقد ركز «البرنامج» على ضرورة توازن الإيرادات مع النفقات .

ب- أما الركيزة الثانية لبرنامج التصحيح المالي فتتمثل في مجموعة من الاجراءات الماليّة تطاول إدارة المديونيّة والماليّة العامة ، وذلك أساساً ، من خلال إعادة هيكلة قطاع الخدمات العامة وخصخصة بعض المؤسسات والمرافق .

رغم أن البرنامج الخماسي للتصحيح المالي لا يعتبر خطة اقتصاديّة متكاملة ، فقد تطرّق الى ضرورة رسم رؤية مستقبليّة للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة لتحديد الإصلاح المالي . وينطلق البرنامج من عنوانين رئيسيّين :

أ - إصلاح عمل الوظائف الاقتصاديّة العامة ،

ب - رسم التوجهات القطاعيّة الرئيسيّة .

أ - تحت عنوان إصلاح عمل الوظائف الإقتصادية حدد البرنامج دور الدولة في ثلاثة مضامين :

- تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص لارساء نمو إقتصادي مستدام ومتوازن
- توفير شروط تعاقد اجتماعي متكافئ
- تأدية الوظائف العامة (الأمن ، العدل ، البيئة ، التربية والصحة . . .) بما فيها الإداريّة بكفاءة وانتاجيّة عالية . وتحت هذا العنوان ، تندرج إعادة النظر في هيكليّة الخدمة العامة وفقاً لمبادئ محدّدة ، في مقدمتها ارساء أصول المساءلة والمحاسبة والغاء الازدواجية وتشابك الصلاحيات .

ب - أما في ما يتعلق بالتوجهات القطاعيّة الأساسيّة فيركز البرنامج على العناوين التالية :

- توسيع السوق
- تنمية الميزات التفاضليّة الطبيعيّة والبشريّة وانعكاساتها القطاعيّة .
- السياحة والخدمات غير المالية .
- تنقية آليات التمويل وإدواته وتطويرها .

٢- الخطة الخماسيّة للانماء

الى جانب برنامج التصحيح المالي وضع مجلس الانماء والاعمار بتكليف من مجلس الوزراء خطة خماسيّة للانماء (٢٠٠٠-٢٠٠٤) بهدف متابعة

برنامج الاعمار ودفع عملية الانماء واكمال برنامج التصحيح ، ومراعاة الشأن الاجتماعي بمعناه الواسع وتطبيق مبدأ الانماء المتوازن بالتركيز على المناطق المحرومة وتنمية النشاطات الانتاجيّة ، لاسيما في قطاعي الصناعة والزراعة ، والتقيد بضرورة استكمال المشاريع التي بوشر بتنفيذها سابقاً .

وفي حين يسعى برنامج التصحيح المالي الخماسي الى تعزيز الاقتصاد الكلي واستقراره ، تهدف الخطة الانمائيّة الخماسيّة الى بناء وتركيز أسس النمو على مستوى الاقتصاد الجزئي والى دعم وتحسين مستويات المعيشة في كل أنحاء لبنان .

وتعتبر الخطة الخماسيّة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) أول خطوة في لبنان باتجاه وضع خطة عمل ترمي الى تحديد رؤية واضحة لتطوير الاقتصاد اللبناني في المستقبل ، والى بناء أرضية مناسبة لتحسين الظروف التنافسيّة للشركات اللبنانيّة . كما أنها أول خطوة باتجاه تحديد أولويات في المشاريع الحكوميّة وصولاً الى توفير المرافق والخدمات الاجتماعيّة العامة بشكل مناسب وضمن مستويات الانفاق التي تحددها الدولة .

ترمي خطة الإنماء الخماسي الى تحقيق ثلاثة أهداف :

١) تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة

٢) تحسين الأحوال المعيشيّة في مختلف المناطق اللبنانيّة

٣) مراجعة الخطة ذاتها بشكل مستمر

١) إن الهدف الرئيسي الأول هو أساسي لدعم النمو المستديم للاقتصاد اللبناني من خلال بناء القدرة التنافسية للسلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص . ذلك ، إن قدرة المؤسسات اللبنانيّة على التحوّل الى مؤسسات راسخة القدم ، وسط أجواء من المنافسة الدوليّة ، هي مفتاح المستقبل بالنسبة للبنان .

٢) الهدف الرئيسي الثاني للخطة الخماسيّة يتمثّل بتحديد أولويات المشاريع الحكوميّة ، بحيث تكفل توفير الحد الأدنى من المرافق والخدمات الاجتماعيّة

العامة في كافة المناطق اللبنانيّة ، وفقاً للمقاييس والمستويات المعتمدة دولياً ، إضافة الى بناء أرضية امتن وأصلب لقطاعات الانتاج في لبنان . يتفاعل هذا الهدف مع شعور السواد الأعظم من اللبنانيين بأنهم ما زالوا يفتقرون ، بدرجة كبيرة ، الى الخدمات الأساسيّة والبنى التحتيّة العامة .

ويترابط الهدف الثاني مع الهدف الأول . ذلك أن قطاعات مثل الطرق والنقل ، والتعليم المهني والاتصالات السلكيّة واللاسلكيّة المتطورة لها أهميتها الخاصة في بناء الأرضيّة التنافسيّة للاقتصاد الوطني .

إن المجالات الرئيسيّة للانفاق العام المقترح تتضمن البنى التحتيّة الماديّة ، والخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة ، والتعليم ، والصحة العامة ، والبيئة ، والزراعة والري ، والسياحة . . . وإلخ .

ومن أجل تقدير القصور السائد في الأوضاع الحالية لعمل الخدمات ، فلقد اعتمدت الخطة الانمائيّة الخماسيّة المقاييس الدوليّة المعتمدة كأهداف مرجوة لعمل هذه الخدمات في بلدان مماثلة للبنان ، من حيث البنية الاجتماعيّة-الإقتصاديّة (التطور المدني ، المساواة في الدخل) والناتج المحلي الاجمالي للفرد ، ومستوى التنمية البشريّة وفقاً لمؤشر الأمم المتحدة .

٣) الهدف الرئيسي الثالث للخطة الخماسيّة للانماء هو المراجعة المستمرة للمشاريع التي تتضمنها الخطة . إن مدى نجاح الخطة رهن بإجراء مراجعة منتظمة لبنود الخطة ذاتها خلال مرحلة التنفيذ ، وذلك من أجل ضمان الفعالية الكافية والابتعاد عن الشطط .

وهكذا تشير «الخطة» الى أن المشاريع الملحوظة فيها بحاجة الى المزيد من المراجعة وإعادة النظر ، إذ أن الكثير منها يفتقر الى دراسات الجدوى المناسبة . ومن المتوقع إمكان إنجاز العديد من المشاريع بكلفة أقل مما هو وارد في الخطة . ولحظت الخطة أن يقوم مجلس الانماء والاعمار في عام ٢٠٠٠ بمراجعة المشاريع الرئيسيّة قيد التنفيذ لمعرفة المراحل التي قطعتها ولتحديد إمكانية إعادة النظر في نطاقها وإعادة التفاوض بشأنها وفق أهداف «الخطة» ذاتها .

وبموجب الخطة ، يتعين على مجلس الانماء والاعمار ، خلال الأشهر الستة الأولى التي تلي التصديق عليها ، أن يجري بالتعاون مع الادارات المعنية ، المزيد من الدراسات حول المشروعات المقترحة من أجل توضيح نطاقها بدقة وتدقيق كلفتها . ففي العديد من الحالات ، مضى وقت طويل منذ أن كانت المشاريع المقررة الرئيسيّة قيد التصور والتحضير .

- III -

عوائق تطبيق
خطط التصحيح المالي والاقتصادي

من المؤكد أن برنامج التصحيح المالي وخطة الانماء الاقتصادي ساهما في توضيح بعض الجوانب في الرؤية الاجمالية للقضيتين الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، وسمحا بتحديد بعض الأولويات . لكن ، التصحيح المنشود والديناميكيّة الموعودة اصطدما بمجموعة من النواقص في اسس الانطلاق ، وبمجموعة من الارباكات في المبادرات المطلوبة وبمجموعة من الصعوبات التي واجهت «البرنامج» و «الخطة» وأفقدتهما الكثير من الزخم ، حتى في الجوانب الصحيحة منهما ، وأضعفت من وقعهما ، وأدى ذلك الى نتائج معاكسة في كثير من الحالات والمواقع . يكفي أن نذكر هنا التجاذبات السياسيّة والتدخلات في تحديد الأولويات ، والارتباك ، بل والتناقض في التنفيذ ، وغياب المؤسسة الجامعة المسؤولة عن تقييم وملاحقة «البرنامج» و«الخطة» ، وعدم ابراز الوقع الايجابي لتحضير الخطط واقرارها ، وضعف مشاركة التجمعات المدنية من مهنية واجتماعيّة ، والنقص في بعض القطاعات والمجالات المغطاة ، والنواقص الإداريّة والتنفيذيّة .

١-التجاذبات السياسية والتداخلات في تحديد الأولويات

ما تزال القرارات الادارية والاقتصادية خاضعة لتجاذبات سياسية لم تنج

منها خطط التصحيح والإنماء . فقد أعيد النظر بالكثير من المقترحات الأساسية على خلفية المداخلات المتنوعة ، ممّا أفقد هذه الخطط الكثير من تناسقها واسهم في لجم زخمها وأضعف من فعاليتها .

٢- غياب المؤسسة الجامعة

لقد تم وضع خطط التصحيح والانماء عن طريق اقتصاديين لبنانيين وأجانب ، وبإشراف وزارات وإدارات متعددة ، ورفعت توصيات الى مجلس الوزراء الذي أدخل بدوره تعديلات كثيرة ، الأمر الذي أفقد الخطط بعض الترابط في مراحلها والتكامل بين جوانبها .

٣- اهمال الصدمة الايجابية

إفتقدت الخطط الى شروط توفير العامل النفسي ، أي تحقيق صدمة ايجابية قبل البدء بتنفيذها أو حتى قبل اقرارها . إن غياب هذه الصدمة ناتج عن عدة عوامل منها نقص في التوجه الوطني والسياسي العام ، وضعف في إداء مؤسسات واجهزة السياسات العامة ، وقصر مدة التحضير ، وفقدان الدراسات الموازية ، وعدم اشراك مراكز البحوث والدراسات المعنيّة ، وعدم الوقوف لا عند النواقص في التطبيق ولا عند حالة التفاعل السلبي الناشئة عن كل ذلك .

٤- خطط منقوصة

اكتفت الخطط في بعض مناحيها بالإشارة الى ميادين متعددة ومتفرقة من دون التعمق فيها . في وقت تفرض تعقيدات الوضع الإقتصادي والإجتماعي خطط تصحيح وإنماء معمقة ومدروسة ، قد لا يمكن توفيرها في وقت قصير خصوصا في غياب الأرقام والإحصاءات ، وانما تبقى هناك قدرة على الاحاطة بها عند الحد الادنى .

٥- ضعف مشاركة التجمعات المهنية والإجتماعية

بقيت مشاركة القطاعات المهنية والإجتماعية في وضع خطة التصحيح والإنماء هامشية وإقتصرت على بعض الإستشارات السريعة الأمر الذي دفع بعض التجمعات المهنية والأهلية الى مواجهة الخطط بالتحفظ والحذر حول عدد من المواضيع المطروحة .

٦- حالة ضاغطة

تعثرت السلطات المعنية بالالتزام بالخطط وفي تطبيقها . وظهر التعثر في تأجيل بعض الخطوات التصحيحيّة ، والتريث في تطبيق بعضها الآخر ، والتراجع عن بعضها ، وعدم اتخاذ الخطوات المتممة لها على الصعيد الاداري والاعلامي والسياسي العام . وقد يمكن ارجاع النقص في هذا المجال الى ثقل الأزمة وتشعباتها ، كما الى الحالة الاقليميّة الدقيقة ، والى ضغوط الأوضاع السياسيّة العامة بكل ما فيها من تجاذبات مبررة احياناً وغير مبررة في كثير من الاحيان .

٧- نواقص إداريّة وتنفيذيّة

وضع برنامج التصحيح المالي في أولوياته إعادة تأهيل القوى العاملة في القطاع العام ، نظراً لتردي انتاجيتها ، وغياب الحوافز لديها . لا تقتصر خطة التأهيل على الأشخاص ، وإنما تطال أيضاً ، أنظمة الإدارة التي ما زالت مفككة وغير فاعلة . لكن السلطات العامة لم تستطع انجاز التوجهات الموضوعة في برنامج التصحيح على هذا الصعيد .

- IV -

مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوضيح الرؤية

يفترض بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسهم ،عبر ما يؤخذ من ارائه ، بتقوية الخطط والبرامج والمشاريع الموضوعة من قبل الحكومة ، عن طريق تطويرها وتقييم تنفيذها بشكل منتظم ، وتدعيمها بدراسات أساسيّة و/ أو إضافيّة .

إن نجاح المجلس مستقبلاً في اشراك جميع القوى الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمهنية والمتخصصة ، التي يتشكل منها ، في حوار تفاعلي يعتبر انجازاً بحد ذاته . فكيف إذا أدى هذا الحوار الى بلورة خيارات ، ترتكز الى توافق متنامي بين القوى والفئات الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتعددة ، وتؤدي الى تصحيح المسارات ، وتركيز الأولويات .

١-توضيح الرؤية

يمكن للمجلس الإقتصادي والإجتماعي انطلاقاً من تكوينه ، ومن الدور المناط به ، أن يكون في طليعة المؤسسات المساهمة في توضيح الرؤية الإجتماعية والإقتصادية ، وفي امداد الدولة بالأراء والمشاريع التي تساعدها في ترسيخ قواعد النمو المستديم وتثبيت السلم الإجتماعي . إن النجاح في هذا الهدف يفترض تعاوناً وثيقاً من مجلس الوزراء ومن أجهزة الدولة مع المجلس . ويتطلّب

من جهة أخرى ، مبادرات من المجلس نفسه تؤكد وعيه على دوره ، وإرادة في الالتزام بهذا الدور ، ومقدرة على بلورة آلية العمل المؤدية إليه .

٢- "تحييد" القرارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة

بمعنى تجنيب القرارات المعنية كل أو معظم النتائج السلبية لتجاذبات «السياسات السياسيّة» . إن النجاح في هذا الأمر يرتبط بنجاح المجلس في إجراء الحوار الموضوعي الهادئ ، ومن المؤكد أن وجود مؤسسة مثل المجلس الإقتصادي والاجتماعي سيسهم في تجنيب الخطط والبرامج الانمائية ، بعض التأثيرات السلبيّة الناتجة عن الاختلافات أو التغييرات السياسيّة العابرة ، أو غير الأساسية . فالنقاش سيتم داخل المجلس بين أعضائه الذين يمثلون كافة القطاعات والفئات الاقتصاديّة والإجتماعيّة والمهنية ، وحتى الاتجاهات السياسيّة .

٣- دور المؤسسة الجامعة

لقد تمّ وضع الخطط الإصلاحية والانمائيّة عن طريق خبراء إقتصاديين ، وتحت إشراف مؤسسات حكوميّة مختلفة ، وفي غياب مؤسسة شاملة جامعة ، مثل مجلس تصميم أو هيئة تخطيط عليا . من شأن هذه الآلية أن تفقد الخطط الكثير من الفعالية ، فمن الواضح أنه لا يجوز الاكتفاء بالبناء على قاعدة تصور واحد ، دون إدخال تعديلات عليه ، ودون إعادة مراجعة أثناء التطبيق .إن قيام «اللجان» المتخصصة في المجلس بمتابعة الخطط والبرامج والمشاريع والعمل على تطويرها عبر دراسات واقتراحات تطبيقيّة ، تمكّن المجلس كهيئة من القيام بدور مفيد على صعيد المراجعة وإعادة النظر المطلوبة .

٤- شمولية الرؤية

إن اتخاذ خطوات ، إيجابيّة لبعض القطاعات أو المجموعات دون النظر الى وقعها على القطاعات والمجموعات الأخرى ، ودون النظر الى نتائجها على المدى الطويل ، يمكن أن يؤدي ، أحياناً ، الى أضرار ، أو الى سلبيات . وقد

تفوق السلبيات في بعض الحالات الايجابيات المحققة في القطاعات المستفيدة . والأمثلة على ذلك كثيرة .

إن قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره في تحقيق الحوار والتفاعل بين مختلف الفرقاء المتمثلة فيه ، وقيامه بتقديم المشورة للخطط والبرامج والمشاريع ، وبنقد تحليلي دائم لها ، وبمراجعة تطبيقاتها ، يسد فراغاً كبيراً في هذا المجال ، خصوصاً وأن لبنان يفتقد ،حتى الان ، آلية جدّية وموضوعية ومتكاملة ، لوضع ومراجعة التصورات العامة والمفصلة على المدى المتوسط والطويل .

٥- تكملة الخطط والتصورات

من المؤكد أن البرامج والخطط الموضوعة في فترة زمنيّة قصيرة ، لا يمكنها أن تعطي صورة واضحة عن المواضيع والمجالات المتعدّدة التي تطرقت إليها ، لا سيما وأن تعقيدات الوضع الاقتصادي والاجتماعي كثيرة ومتشعبة . وممّا يزيد من عدم وضوح الرؤية ، الافتقار الى معطيات رقمية ونوعية متعدّدة .من الضروري أن يصار الى التعمق في جميع الميادين قبل اتخاذ القرارات المناسبة ، وهذا دور يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسهم به .

٦- مشاركة التجمعات المهنية والاجتماعية

إن ضعف مشاركة القطاعات الإقتصاديّة والاجتماعية والمهنية ، في وضع برامج وخطط التصحيح والانماء يعرّض الأخيرة للانتقاد وينقص من تأثيرها ، خصوصاً وأن للمشاركة الشاملة في بعض الحالات وقع نفسي إيجابي يسهم في انجاح البرامج والخطط .

يفترض بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ينطلق من تكوين تمثيلي لكافة القطاعات ، بمن فيهم أهل الخبرة والاختصاص ، أن يكون قادراً على تكوين الإطار المتكامل لمثل هذه المشاركة المطلوبة .

- V -

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
برنامج العمل

إن التشخيص الدقيق للوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن ، وتحديد العوامل العضوية والأسباب الظرفية التي انتجته ، يشكل أساساً متيناً لاستخلاص قواعد برنامج مناسب لمعالجته ، في ضوء القدرات التي يمكن توفيرها وتفعيلها لهذه الغاية .

وإذا كان برنامج التصحيح المالي الخماسي وخطة الانماء الخماسيّة قد رسما التصورات العامة والملامح التفصيليّة للمعالجة ، كما رأتها السلطات العامة التي وضعتها ، فإن الدراسات والتقارير والابحاث والتعليقات الموضوعة حول هذا الموضوع ، من هيئات اقتصاديّة ومهنيّة ، كما من فعاليات وخبرات ، قد انطوت على أكثر من تباين صغير و/ أو كبير مع تصورات المعالجة الحكوميّة ، سواء في صيغة كل من «البرنامج» و«الخطة» أو في مناحي تطبيقهما .

وإذا كان الواقع التطبيقي لكل من «برنامج التصحيح» و«خطة الانماء» قد أكد الحق بهذا التباين ، فإن ذلك يعني أن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستلهم كل ما هو موضوع (خاصة في إطار التباين القائم) في ورش العمل التي سيقوم بإعدادها عبر اللجان المتخصصة ، كما في الدراسات والتقارير التي سيعمد الى وضعها عبر آلية عمله .

تنطوي الصفحات التالية على تصورات عامة وملامح مفصّلة لكافة ورش العمل التي يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إقامتها لاستنهاض الوضع القائم ووضعه على سكة الخروج من الأزمة ، والمعالجة والتصحيح .

وكما تدل عليه الصفحات ، فإن الورش متعددة ومتشعبة ، وتكاد لا تترك أي جانب من جوانب الموضوع المعني .

لكن هذا لا يعني أبداً إطلاق كل الورش دفعة واحدة ، ولا العمل على كل الجبهات في وقت واحد .

ففضلاً عن كون هذا الأمر متعذراً لاسباب تتعلّق بالامكانات والقدرات ، فإن أي عمل استنهاضي وتصحيحي لأزمة معقدة ومتشعبة ، يفترض اعتماد برنامج للأولويات .

- قد لا يكون جديداً القول أن الأولوية في الاصلاح والتصحيح يجب أن تعطى للحياة السياسيّة اللبنانيّة بكل مكوناتها ، وللحالة الإعلاميّة التي تتصل بها اتصالاً وثيقاً ، بل عضوياً . وإذا كان هذا الأمر حقيقة بديهيّة لا تحتاج الى تبرير ، ولا حتى الى تذكير ، فإن موضوعه قد لا يكون من الصلاحيات المباشرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . لكن المجلس الذي يلفت النظر اليه الآن ، لن يتردّد في التأكيد عليه ، وبقوة ، في كل وقت ، ولن يتأخر عن تناوله بالشكل المناسب كلما رأى ذلك ضرورياً .

إن النتائج الايجابيّة لتصحيح الحياة السياسيّة اللبنانيّة ، وكذلك الحالة الإعلاميّة التي تتصل بها ، لا تقف عند حدود تأثيرها المباشر على حياة الوطن وعلى البنية الاستثماريّة والاجتماعيّة ، وانما تتعدى كل ذلك لتصب في خانة الحفاظ على جوهر النظام الديموقراطي ، وعلى نظام الحريات العامة في لبنان ، وتطوير هذا النظام الذي يشكل علامة تميز بها لبنان ، وعنصراً بارزاً من عناصر ثروته وموارده الاقتصاديّة وغير الاقتصاديّة .

- إيلاء موضوع الانماء المتوازن أهمية واسعة وعميقة ، ليس فقط لتخفيف الهوة بين المناطق أو لتعويض بعض المناطق عن تأخير أصابها في حقها من الانماء النسبي . . . وإنما أيضاً لسببين متكاملين :

. السبب الاول :توفير مقومات الحياة والتطوير لقطاعات مهملة مثل الزراعة ، و غير مرعية مثل الصناعة مع ما كل ما يعنيه ذلك من توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين وترسيخ الحياة في المناطق وتخفيف التمركز في العاصمة و ضواحيها . . .الخ .

. السبب الثاني : بناء قواعد الثقة بالدولة لدى أهل المناطق المعنية ، وترسيخ قاعدة الانتماء الوطني والمواطني فيها . فإذا كانت الوحدة الوطنيّة ، الضروريّة لانجاح أي برنامج تصحيح وانماء ، مرهونة في بعض جوانبها بحركة التصحيح السياسي العام ، فإنها ترتبط بكثير من جوانبها بتوزيع مناسب لنتائج الانماء بين الجميع .

- إيلاء موضوع الاحصاء والمعلومات أهمية مماثلة ليس فقط باعتبار الأرقام القاعدة الرئيسة لتحديد الحاجات وتبين الامكانات وصياغة الخطط والبرامج وتعديلها . وإنما أيضاً لتوفير الشفافية الكاملة التي باتت جزءاً عضوياً من أي حالة انماء اقتصادي واجتماعي في اي مجتمع ديموقراطي .

- إدارة الموارد الطبيعيّة بشكل عقلاني ، وضمن صيغة تهدف دائماً الى حماية البيئة وتطويرها في كافة جوانبها الجمالية ، الطبيعيّة والتراثية ، كما في كافة انعكاساتها على حياة الانسان ونظام معيشته في المجتمعات الحديثة المتطورة .

وإذا كان هذا الأمر أساسياً من حيث المبدأ في كل بلد ، فإنه في لبنان يرتدي أهمية خاصة مزدوجة : أولاً بسبب صغر مساحة لبنان ، وثانياً بسبب انعكاسه على القطاع السياحي الذي يشكل واحداً من القطاعات التي يمكن التعويل عليها في الانماء وفي اطار الخبرات التفاضلية .

- اعتماد برنامج متكامل ، متوسط و/ أو طويل المدى ، لإعداد نظام ضريبي

يعتمد تحفيز النشاطات الانتاجيّة وتمييزها عن العوائد الريعيّة وانماء المناطق والعدالة الاجتماعيّة بين المكلفين والتكليف الدقيق والجباية الكاملة والتبسيط الاداري .

- اعتماد برنامج متكامل ، متوسط و/ أو طويل المدى لعملية اصلاح اداري تشمل كافة مؤسسات القطاع العام ومرافقه .
- خلق أطر تدعيم السلم الاجتماعي عن طريق تقوية شبكات الأمان وترسيخ التضامن والتعاضد الاجتماعي وتقوية الموارد البشرية الداخلية ، إن في القطاع العام أو الخاص ، وتفعيل دور التربية والتدريب والتأهيل .
- التصدي بشكل سريع ، عبر مجموعة من الاجراءات على اكثر من صعيد في اكثر من ميدان ، للحد من اتساع ظاهرة الفقر ولتخفيف عدد الذين يعيشون تحته .
- تفعيل دور المؤسسات الخاصة التي فقدت الكثير من فعاليتها لتقوية انتاجيتها وتنافسيتها .

إن العمل المطلوب كبير ومتنوع ويتناول كل المجالات على كافة المستويات ، في القطاع العام وأجهزته ومرافقه ، كما القطاع الخاص ومؤسساته .

أما التدابير الواجب اتخاذها ، فيمكن أن يكون بعضها بشكل تصحيحات بسيطة أو عمليات تحديث للقوانين ، في وقت يتطلت بعضها الآخر انشاء بنى جديدة لدعم الاقتصاد وقدرته التنافسيّة ، وتقوية موارده البشرية ، وتأكيد التوزيع العادل لنتائج النمو بين جميع الفئات والمناطق .

يمكن ادراج بعض هذه التدابير في برامج قصيرة الأمد ، في حين أن ثمة تدابير أخرى لن تثمر إلاّ عبر سياسات متوسطة و/ أو طويلة الأجل .

فيما يلي عناوين عامة رئيسة وفرعية للورش المطلوبة في كافة المجالات ، نطرحها وندعو انفسنا ، أعضاء ولجاناً ومجلساً ، للالتزام باطلاقها وتفعيلها ، ولتحويلها الى أفكار قابلة للتطبيق والى صيغ معدة للتنفيذ .

١- ورشة القطاع العام

إن أية سياسة للانعاش الاقتصادي أو لإصلاح بيئة الأعمال وتدعيم الوضع الاجتماعي ، لن تؤتي ثمارها ما لم تصحّح الممارسات والاختلالات البنيويّة الملاحظة على مستوى القطاع العام .

هذه المقولة صحيحة ، خصوصاً وأن العمل الحكومي ، والاختلالات التي ولّدها تؤثّر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي العام للبلاد . فالمفاعيل الاستبعاديّة الناجمة من الدين العام الداخلي ، وارتفاع معدلات الفوائد ، وزيادة الرسوم الجمركيّة على المدخلات المستوردة ، وبعض التدابير الحكومية المرهقة للتحصيل والمراقبة ، كلّها عوامل تؤثّر على أداء الوحدات الإنتاجيّة في البلاد . وعلى الحالة الاجتماعية المرتبطة بالوضع الاقتصادي العام .

إن عملية تصحيح الاوضاع في القطاع العام ، لاتقتصر على عملية محاسبيّة صرف ، بل تفرض عملاً في العمق بدءاً بإعادة تحديد دور الدولة وصولاً الى نوعية الخدمات التي تقدّمها ، مروراً بوظيفتها لجهة إعادة التوزيع الاقتصادي وضمان الممارسات الاقتصاديّة السلمية ، دون أن ننسى التزاماتها الدوليّة وخياراتها .

إن قانون انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، سيستثني الشق المالي من اعماله ، لكن هذا الاستثناء لا يمنع من ان يساهم المجلس بمتابعة خطط التصحيح المالية ، وأن يعمل مع السلطات العامة لايجاد التوجهات المفترض اتباعها لتخفيف وقع مترتبات عجز الموازنات وتراكم الدين العام .

يتجه الاقتصاد الحديث الى وضع معايير للجسم المالي للقطاع العام ولعجز الموازنات ونسبة الدين . ومن الممكن ان يعمل المجلس الاقتصادي الاجتماعي على حث السلطات المالية على الاتجاه نحو التقيّد بهذه المعايير الحديثة وربطها بالحاجات المرحلية للاقتصاد ، كما يمكنه العمل على تقويم دوري لتطابق برامج التصحيح المالي مع النتائج الفعلية .

١- ورشة القطاع العام

١-٢-مجال العمل : خفض النفقات

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- ترشيد نفقات القطاع العام	- متابعة ضبط الكلفة والحؤول دون هدر المال والوقت في المشاريع الحكوميّة	- تراكم الدين والوقوع في "فخ خدمة الدين" (Debt Trap)
- تخفيض العجز وضبطه	- العمل على خفض الفوائد وكلفة الدين	- صعوبات الوضع الاقتصادي والاجتماعي
- الحدّ من تدخل الدولة المباشر في عمليات الانتاج	- إعادة تحديد الأولويات في المشاريع الحكوميّة	- صعوبة التخلي عن مستوى الانفاق وبعض التعويضات
- الالتزام بالمعايير الدوليّة الحديثة بالنسبة للعجز العام (٣٪ كحدّ أقصى من الناتج القومي)	- الحدّ من التمويل المباشر لعجز المؤسسات العامة - مراقبة المصاريف الجاريّة وإلغاء الانفاق الغير المجدي - ترشيد الانفاق الاجتماعي وحصر دور الدولة في تأمين التغطية الاجتماعيّة والتخلي عن التسيير المباشر لبعض الخدمات الاجتماعيّة ، خصوصاً في قطاع الصحة . - برمجة واقعية وعقلانيّة لمشاريع البنى التحتيّة . - تجميد التوظيف في القطاع العام وإعادة النظر بهيكلية الإدارة العامة وتخفيض عدد الموظفين	- ضيق هامش المناورة المالية على الدى القصير - صعوبة خفض المصاريف في مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصاديّة والإدارية

١ - ورشة القطاع العام

١-١-مجال العمل : تحسين الإنضباط المالي

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تقليص عجز الموازنة	- إعادة النظر بأهداف الخطة الخمسيّة للاصلاح المالي	- الضغوط السياسيّة وانزلاقاتها
- الالتزام بأرقام الموازنة	- اصدار قطع الحسابات ومطابقتها مع الموازنة	- صعوبة الوضع الاقتصادي
- شفافية الأرقام في تحديد الانفاق والعجز والديون المتراكمة	- رفض مبدأ المصاريف من خارج الموازنة	- نقص في موارد أجهزة المراقبة في القطاع العام .
- تحديد أبواب الانفاق والفصل بين الموازنة العامة ونفقات المؤسسات العامة .	- فصل الحسابات الدائنة للمؤسسات العامة وتجميعها .	- صعوبة التوازن بين التحفيزات الإستثمارية والعبء الضرائبي للأسر
- ربط الانفاق العام بالأهداف الاقتصاديّة .	- إدارة عقلانية للدين العام لتخفيض خدمته (خفض الودائع لدى المصرف المركزي ، تأجيل الاستحقاقات ، الاستعانة بقروض خارجيّة ، . . .)	
	- مكننة الادارة وتأهيل مواردها البشرية	

١- ورشة القطاع العام

تابع جدول ١-٣-مجال العمل : إصلاح النظام الضريبي

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- استعمال الضريبة لترشيد الانفاق والحفاظ على البيئة والصحة .	- توسيع قاعدة الجباية للضرائب المباشرة . بيع بعض الأصول العامة والأملاك للقطاع الخاص (ضبيه ، سوليدير ، أسواق التجارية ، . . .)	
	- اعتماد التقنيات الحديثة للتصريح الضرائبي خاصة عبر برامج وشبكات المعلوماتيّة	
	- إدخال مفهوم البيئة والصحة على الرسوم غير مباشرة ، والتثقيل على التبغ ، المحروقات ، الكحول . . .	

١- ورشة القطاع العام

١-٣-مجال العمل : إصلاح النظام الضريبي

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- زيادة مداخيل القطاع العام	- التسريع في اقرار التسوية الماليّة المقترحة	- محدودية امكانية زيادة الضغط الضريبي
- تصويب توزيع الثقل الضرائبي بشكل عادل	- تبسيط الإجراءات الضريبيّة المباشرة والحدّ من التخمينات والاستنساب	- ضعف الجهاز الإداري
- تحسين الانتاجية والمردوديّة الضريبيّة	- اقفال الملفات الضريبيّة العالقة	- صعوبة توسيع القاعدة الضرائبيّة
- تنقية الأجواء بين الادارة والمكلفين	- تحديث قانون الضريبة المباشرة	- ضعف النمو الاقتصادي
- تحديث النظام الضرائبي لملائمة الانفتاح الاقتصادي والتأكيد على الإستقرار الضرائبي لتعزيز ثقة المستثمرين .	- القبول ببعض الحمايات المحدودة دون احداث تفاوت كبير في الأسعار	- صعوبة تثقيل بعض الضرائب والرسوم نظراً لفقدان البنى وشبكات الأمان الاجتماعيّة الملائمة (نقل عام ، طبابة ، إسكان ، . . .)
- مقاربة النظام الضرائبي من نظام المحاسبة الحديث	- تسريع عملية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة	
- تخفيف الأعباء الضريبيّة على الاستثمار مع تفضيل التركيز على الأرباح الموزعة ، وضريبة الخدمات ، ورسوم الاستهلاك النوعية	- تبسيط اجراءات التصريح الضريبي	

١- ورشة القطاع العام

تابع جدول ١-٤-مجال العمل : تفعيل المؤسسات الإقتصادية العامة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تقوية الأسواق المالية	- توسيع مبدأ اقحام القطاع الخاص في المؤسسات العامة ليطال خدمات تؤمن حالياً عبر القطاع العام (طرقات ، موانئ ، . . .)	- البطالة الممكن ان تسفر عن اعادة تأهيل المؤسسات الإقتصادية .
	- خلق جهاز إداري متخصص لمواكبة تأهيل المؤسسات العامة بالتعاون مع المنظمات الدولية .	
	- اعتماد خطط اجتماعية لتعويض البطالة التي يمكن ان تنتج من اعادة هيكلة المؤسسات العامة .	
	- اعتماد الشفافيّة والوضوح في عمليات الخصخصة .	

١- ورشة القطاع العام

١-٤-مجال العمل : تفعيل المؤسسات الإقتصادية العامة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تحسين الانتاجية في المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام	- تحديد برامج واضحة ودقيقة لإدارة المؤسسات العامة ان بهدف تشركتها خصخصتها كليا أو جزئيا .	- ضغوط اجتماعية وسياسية
- تحسين الخدمات والاداء الإقتصادي	- تحديث قوانين التجارة العامة لمواكبة عملية الخصخصة ان اعتمدت لبعض المؤسسات العامة .	- عجز الاستثمار في الكثير من المرافق المرشحة للخصخصة
- توسيع وسائل تفعيل المؤسسات العامة : خصخصة كاملة ، أو جزئية ، تشركة ، ادارة من قبل القطاع الخاص ، ال.B.O.T . .	- تعديل نظم إدارة المؤسسات العامة وتقريبها من النظم المتبعة في القطاع الخاص .	- عدم وجود سوق مالية فاعلة
- وضع حدّ لعجز الاستثمار في المؤسسات الاقتصاديّة	- تحويل المؤسسات العامة الاستثماريّة الى شركات خاضعة لقانوني التجارة والعمل .	- ضعف الثقافة الاستثمارية
- نقل الخبرات الإدارية الخاصة الى القطاع العام	- التأكد من عدم خلق مواقع احتكارية في مجال الخدمات والقطاعات المخصخصة .	-
- توسيع فرص الاستثمار للرساميل المحلية والعربية والأجنبية	- اعتماد الصيغ الحديثة : B.O.T. ، رخص استثمار ، لتكليف القطاع الخاص بانتاج سلع وخدمات اجتماعية	-

٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري

يؤثر الأداء السياسي الداخلي بقوة على تصرفات المستثمرين والأسر ، من هنا ، ضرورة تحاشي توتّرات داخليّة عديمة الجدوى ، وتثبيت الروح الديمقراطيّة وتعميق ممارستها باعتبارها كافل أساسي لانجاح أي سياسة اقتصاديّة واجتماعيّة .

ان استرداد دور الدولة أو تصحيح الإختلالات السابقة ، لا تتمّ عن طريق فرض قوانين صارمة ومزعجة ، ووضع العراقيل ، بل عن طريق التأهيل الإداري ، وتحسين الانتاجيّة في جميع القطاعات العامة .

تدخل هذه الاهداف ضمن اولويات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إن لجهة خلق مناخ نقاش ايجابي بين جميع الاطراف ، أو لجهة تقييم أي خطة للتأهيل الاداري . ويمكن للمجلس المشاركة في التوجهات لاعادة النظر في تحديد وتصويب دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي حجمها ، ودفع السلطات للعمل على تقوية أجهزة الرقابة لضمان جودة المنتجات والخدمات ، وحماية المستهلك ورعاية الفئات المهمشة . ولا بد من التذكير بضرورة تسهيل التعامل بين المؤسسات العامة والمواطن ، وانشاء اداء منسق بين مختلف الوزارات والادارات في مرافق وميادين النشاط المتعدد او المشترك ، وتخفيف القيود والاعباء الادارية عن الوحدات المنتجة للوصول الى المصالحة بين الدولة والمواطن ، والتي تعتبر خطوة في اطار المصالحة العامة لتثبيت السلم الاهلي والاجتماعي .

٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري

٢-١ مجال العمل : إصلاح وتأهيل الإدارة

الأهداف	الإجراءات	المعوّقات والمحاذير
- تحديث نظم العمل والتجهيزات .	- إعادة تأهيل دوريّة لكل الموارد البشريّة الاداريّة .	- تدخلات السياسيّة في الادارة العامة .
- إعادة التوازن لتوزيع الموظفين داخل الادارة .	- الاستفادة من برامج الدعم المقدمة من قبل المنظمات الدولية والاقليميّة .	- ضعف الموارد الماليّة والبشريّة
- عصرنة الهيكليّة الإداريّة وخلق حوافز للاجراء .	- إدخال نظام المراقبة (AUDITING)المالية والنوعيّة .	- الافتقار الى عقليّة عصريّة في الأداء الإداري .
- إعادة الثقة بين المواطن والادارة .	- إعتماد الشفافيّة والمحاسبة في المؤسسات العامة .	- رواسب الأزمات الأهلية السابقة والخلافات الداخليّة .
- إبعاد السياسة عن الادارة .	- محاربة الفساد داخل الإدارة .	- الآثار السلبيّة للازمة الاقتصاديّة والصعوبات الاجتماعيّة الحالية .
	- استحداث عمليات التقييم الدورية في الادارات العامة .	
	- إدخال التجهيزات والمكننة الحديثة والنجوء الكثيف الى المعلوماتيّة .	

٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري

٢-٢-مجال العمل : تحديث القوانين

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- عصرنة الاطار القانوني اللبناني ليتلاءم مع التطورات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الجديدة .	- تحرير تكوين المؤسسات وتسهيل تحويل أشكالها القانونيّة .	- عملية استنهاض وتحديث البنية القانونيّة طويلة الأمد .
- تنظيم صيغ جديدة للشراكات والعمليات التجاريّة المعقدة . (عمليات دمج ، مشاركة ، تملّك جزئي ، . . .)	- تشجيع عمليات الدمج و تحويل شركات الأشخاص الى شركات أموال .	- ضعف الموارد البشريّة وتشعب الاختصاصات .
- المحافظة على حقوق الامتياز والملكيّة الفكريّة .	- تأمين حرية المؤسسات على مستوى قواعد الإدارة الداخليّة (عدد الشركاء ، التفرّغ عن الحصص ، تعيين أعضاء مجلس الإدارة)	- ذهنية فردية تعيق التأقلم مع المتطلبات الحديثة لادارة المؤسسات والفصل بين مصالح الشركة والمصالح الخاصة .
- تحديث المحاكم وخلق أطر جديدة للنظر بالنزاعات	- إحداث قانون تشجيع الاستثمار وتسهيل الاستفادة من الاستثناءات والحوافز الضريبيّة .	- الميل نحو حلّ النزاعات عن طريق التصالح والتراضي .
		- ضغط العوامل الاجتماعيّة لتخفيف المخالفات .
	- تحديث إطار قانون التمويل التأجيري ، (leasing)	
	- الحماية القانونيّة للأقلية المساهمة .	
	- تنقية مالية للمؤسسات الخاصة وتحسين الشفافيّة .	

٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري

تابع جدول ٢-١مجال العمل : إصلاح وتأهيل الإدارة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تقوية الديموقراطيّة وعدم استغلال السلطة لمآرب شخصية ، وتأكيد الفصل بين السلطات التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة .	- اختصار المعاملات الإدارية ومهل التفتيش .	
- تثبيت دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي كسلطة استشاريّة .	- تقوية مؤسسات التأهيل الإداري واعداد برامج تأهيل دوريّة .	
	- تحسين الرواتب والأجور في القطاع العام مقابل زيادة عدد ساعات العمل وتخفيض عدد الأجراء على المدى الطويل .	
	- استحداث نظام المكافأة الماليّة والمعنويّة في القطاع العام .	

٢- تفعيل الاداء السياسي والاداري

تابع جدول ٢-٢-مجال العمل : تحديث القوانين

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- تشديد عقوبات سوء استخدام أموال الشركات	
	- خلق محاكم لتسريع البت بالنزاعات البسيطة .	
	- تفعيل وتسهيل تنفيذ أنظمة الرهن .	
	- التشجيع على اللجوء الى الأنظمة التحكيمية .	

٣- السلم الاجتماعي

تترسخ وحدة لبنان الوطنية والسياسية بعدة عوامل منها بتأمين سياسة اجتماعية عادلة ، مبنية على عوامل التعاضد والتكامل بين جميع أعضاء المجتمع .

ومن المفترض بالسياسة الاجتماعية المنشودة لكي تكون فاعلة ، ان تكون عصرية فترعى جميع اللبنانيين ، (من عمال واصحاب عمل واصحاب مهن ومواطنين) ، مع الاخذ بالاعتبار أنه من غير الممكن إعطاء تقديمات اجتماعية تفيض عن القدرة الانتاجية . كما وأنه من غير الممكن أن نحّمل الوحدات المنتجة والعمال اعباء السياسات الاجتماعية كلها .

وتجدر الاشارة الى أن تقوية البنى الاجتماعية وشبكات الامان لا تتم عن طريق التوزيعات الريعية العشوائية ، بل بإعتماد نظم ومؤسسات كفيلة بتغطية المخاطر الاجتماعية .

يجب ان ترتكز هذه الخطة على ادارة حديثة لشبكات الامان تساعد على عقلنة القرارات ، وتوفير الانتاجية الافضل لتوظيفات الموارد المالية والبشرية . ويفترض ذلك إعادة تصويب دور الدولة الرعائي ، وترشيد عملها في ادارة وانتاج الخدمات الاجتماعية ، وتعميق دورها في تأمين وتطوير قنوات ومؤسسات وآليات التضامن والتمويل بين جميع أعضاء المجتمع ولجميع اعضاء المجتمع .

.يمكن لشبكات التضامن الاجتماعي ان تلعب دوراً اساسياً في تحريك الاقتصاد اللبناني ، خصوصاً لجهة تمويل الاستثمارات على المدى الطويل ، نظراً للتراكمات المالية التي توفرها عن طريق إدارة صارمة وشفافة لهذه الاموال ، وعدم التفريط بها .

وفي هذا الاطار يمكن ان تتمحور مساهمة المجلس الاقتصادي الاجتماعي في تسريع العمل بالمواضيع التالية :

- استصدار قانون عصري يضمن حقوق العمال دون تهديد انتاج المؤسسات وقدرتها على المنافسة .

- اعادة النظر في انظمة الضمان الاجتماعي إن لجهة تحسين الخدمات ،او لجهة توسيع الفئات المضمونة ، أو لجهة توزيع الاعباء والمساهمات .

- تحديث قانون نهاية الخدمة والاسراع باستبداله بقانون عصري يرتكز على الاسس المتطورة لضمان الشيخوخة .

- توضيح السياسة الاسكانية وربطها بقانون حديث للايجار ، وببرامج للادخار الاسكاني ، وتنمية قطاع البناء .

- الاهتمام بمشاكل النقل لتخفيف أعباء هذا القطاع عن الاسر والوحدات المنتجة ، ووضع استراتيجية تؤمن التكامل بين جميع وسائل النقل وإعادة النظر بالخيارات المتاحة .

- العمل على انخراط الفئات المهمشة في المجتمع اللبناني وخاصة المعوقين أو العاطلين عن العمل او الاميين .

٣-١-مجال العمل : قانون وتنظيم العمل

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- إعادة النظر بقانون العمل وتنظيماته لتلاءم مع متطلبات العولمة التي تفرض ليونة ومرونة في قوانين العمل الحديثة .	- إدخال التنظيمات الإداريّة لتلحظ العقود الجزئيّة والمحدودة الوقت والموسميّة .	- الضغوطات السياسية والاجتماعيّة .
- التخفيف من وقع البطالة المتوقعة في الفترات المقبلة تحت وطأة إعادة هيكلة المؤسسات الخاصة والعامة .	- الحفاظ على حقوق العمال والتسريع في حلّ النزاعات بين أرباب العمل والأجراء .	- رواسب الحرب .
- توسيع غطاءات شبكات الأمان ، لمواجهة الضغوط الاجتماعيّة .	- التخفيف من تدخل الإدارة في النزاعات الاجتماعيّة .	- ترسخ العقلية التقليديّة في العلاقات التصادميّة بين رب عمل مستأثر بالقرار وعمال مطالبون .
- تشجيع الاستخدام واعطائه الأولوية على تصحيح الأجور في المرحلة الراهنة .	- إقرار قوانين مشاركة الأجراء في رأسمال الشركة والأرباح والتشجيع عليها	- الضغوط الاجتماعيّة الناتجة عن الأزمة الاقتصاديّة ومخاطر البطالة .
- التشجيع على تحسين الانتاجية عبر الحوافز والمكافاءات	- إعادة النظر بأنظمة تصحيح الأجور .	
- العمل على تحويل العقليات من التصادم الاجتماعي الى المشاركات الاجتماعيّة .	- تقوية شروط العمل للمحافظ على سلامة وصحة الأجراء .	

٣- السلم الاجتماعي

٣-٢-مجال العمل : الأعباء شبكات الأمان الاجتماعيّة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تحسين انتاجيّة شبكات الضمان المتوفرة لخفض الأعباء الاجتماعية وتقوية الخدمات المقدّمة .	- إعادة النظر بهيكلية الضمان الاجتماعي لتأمين استقلاليّة الصناديق .	- التدخلات السياسيّة والضغوط الاجتماعيّة .
- تقوية التضامن الاجتماعي عبر خلق شبكات أمان تغطي جميع أفراد المجتمع .	- إعطاء استثناءات من الأعباء الاجتماعيّة لتشجيع بعض الاستثمارات ، شرط أن تتكفل الخزينة بدفع الأعباء وليس تحميلها لصندوق الضمان الاجتماعي .	- الأزمة الاجتماعيّة والاقتصاديّة .
- توسيع قاعدة المشاركة في هذه التغطية بمساهمات القطاع العام ، وليس فقط أرباب العمل والأجراء .	- مكننة وتحديث ادارات صندوق الضمان الإجتماعي وتسهيل عمليات الرديات عبر استعمال المواصلات البريدية والإعتماد بكثافة عليها بدل الحضور الى مكاتب وشبابيك الصندوق .	- عدم تأهيل الادارة العامة .
- إخراج القطاع العام من استثمارات الخدمات الصحيّة والتركيز على تغطية الكلفة .	- توسيع خدمات الصندوق ليشمل أرباب العمل وأصحاب المهن الحرة تحت شرط المساهمة .	- ضعف الموارد البشريّة .
- مشاركة القطاع الخاص والتعاضدي في المساهمة بتقوية شبكات الأمان .	- تأكيد مشروع استفادة المتقاعدين من الخدمات الصحيّة تحت شرط المساهمة .	

تابع جدول ٣-١-مجال العمل : قانون وتنظيم العمل

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- التشجيع على إنشاء النقابات وتأمين حرية العمل النقابي .	
	- إدخال التدريب والتأهيل الإلزامي خلال سنوات العمل .	

٣- السلم الاجتماعي

٣-٣- مجال العمل : مساعدة الفئات المهمشة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- العمل على انخراط الفئات المهمشة في المجتمع اللبناني ، وخاصة المعوقين والعاطلين عن العمل والمسنين .	- تطوير برامج وأطر لتأهيل المهمشين	- تراكمات الأزمة السياسيّة والاجتماعيّة في سنوات الحرب .
- ايجاد بيئة سليمة وتأهيل المهمشين للمشاركة في الدورة الاقتصاديّة .	- درس إمكانية وضع "كوتا "الزاميّة لاستخدام المعوقين جسدياً ، وخلق حوافز لاستيعابهم اجتماعياً .	- ضعف الموارد البشريّة والماليّة .
- مكافحة الانحراف واتباع سياسة اجتماعيّة لتدعيم أسس الأسرة .	- إحداث قانون معاقبة التمييز بحق المهمّشين .	- عدم إعطاء الأهمية اللازمة لهذه المشكلة في ظل أزمات إجتماعيّة أخرى .
	- دراسة البنى التحتيّة لتتلاءم مع حاجات المعاقين .	
	- برامج إعداد للعاطلين المزمنين عن العمل وللأميين .	
	- استحداث معاهد متخصصة وتقوية التجهيزات المتوافرة .	
	- التعاون مع الجهات الدوليّة والأقليميّة المتخصصة .	

٣- السلم الاجتماعي

تابع جدول ٣-٢-مجال العمل : الأعباء شبكات الأمان الاجتماعيّة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- الاستفادة من التراكمات الماليّة لشبكات الأمان لتغذية الاقتصاد الوطني .	- توسيع الاستفادة من الخدمات الصحية والعائلية للأجراء الأجانب المصرّح عنهم لدى صندوق الضمان .	
- العمل على تحويل تعويض نهاية الخدمة الى ضمان الشيخوخة .	- إعادة النظر بالأعباء الاجتماعيّة وفصل بعض التحويلات (تعويضات عائليّة ، نقل ، دراسة) عن أعباء التغطية الصحيّة والشيخوخة ، وحصرها بالأجراء ذوي الدخل المحدود .	
- المساعدة على تخفيف عواقب البطالة خلال إعادة هيكلة المؤسسات العامة والخاصة .	- عدم تخصيص جميع فوائض وتراكمات صندوق الماليّة لتمويل العجز العام وإدارتها بشكل سليم يضمن استمراريتها حسب أحدث النظم الأكتواريّة .	
	- تأهيل الموارد البشريّة لدى الصندوق .	
	- تسديد متأخرات الدولة .	
	- عصر نفقات الإدارة .	

٣- السلم الاجتماعي

تابع جدول ٣-٤-مجال العمل : سياسة صحية

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- المحافظة على التكافل والتضامن الاجتماعي (أسر ، أرباب عمل ، منظمات أهلية) ، وعدم التوجه نحو غطاء صحي مؤمن فقط من الدولة .	- العمل على خلق أطر استشفاء متنوعة (استشفاء منزلي ، استشفاء نهاري . . .) .	
- إعادة لبنان الى الخارطة الاستشفائيّة في المنطقة .	- العمل على الحدّ من الافراط في استعمال الأدوية .	
	- تقوية الرقابة الصحيّة على الجهاز الطبي والمستشفيات لتأمين النوعيّة الفضلى من الخدمات الصحيّة .	
	- تقوية الجهاز الطبي المساعد من ممرضين وتقنيين في مجال الصحة .	
	- إقرار تعرفة طبية عادلة في مؤسسات الضمان العامة .	
	- ترشيد الانفاق الصحي والابقاء على مبدأ مساهمة المريض ولو بنسبة رمزية .	
	- توحيد أنظمة التغطية لتفادي تكاليف الازدواجيّة والافراط في كلفة التشغيل وتحقيق موفرات حجم في القطاع الصحي .	
	- تطوير برامج توعية صحيّة لتحسين العادات الاجتماعيّة والصحيّة (مكافحة التدخين ، مكافحة السُمنة ، التشجيع على الرياضة ، الابتعاد عن الكحول ، نظام الأغذية) .	

٣- السلم الاجتماعي

٣-٤-مجال العمل : سياسة صحية

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- ترشيد الإنفاق الصحي وتخفيف عبء الفاتورة الصحيّة .	- وضع خارطة صحية لتحديد الحاجات .	- صعوبة ادخال ثقافة صحيّة جديدة .
- إعطاء أهمية أكبر للوقاية الصحيّة وعدم حصر الجهود بالمعالجة الصحيّة .	- القيام بحملات توعية صحيّة وتلقيح دوري .	- عادات تقليديّة لجهة تقديم الخدمات الصحية(تفضيل بعض الإختصاصات لأسباب إجتماعية ، فوائض في الخدمات والتجهيزات الإستشفائية . . .) .
- المحافظة على صحة الأم والطفل .	- تقوية الطبابة المدرسيّة والطبابة المهنية .	- عدم توافر موارد بشريّة وماليّة .
- الوقاية من الأوبئة والتوعية الصحيّة .	- الإسراع بمشاريع معالجة النفايات الصلبة والمياه المبتذلة .	- طغيان المصالح الفرديّة .
- تأمين التغطية الصحيّة من قبل الدولة وليس خلق وإدارة مؤسسات إستشفائية عامة وتلزيم إدارة البنى الصحيّة العامة المتوفرة الى القطاع الخاص أو الجمعيات الأهليّة .	- التأكيد على ضرورة استقلاليّة المستشفيات والمستوصفات الحكوميّة .	
- توزيع متوازن للبنى الصحيّة والابتعاد عن سوء توزيع الموارد والاستهلاك المفرط .	- ترشيد الاستثمارات الصحيّة في القطاع الخاص لتفادي التخمة في بعض المجالات والمناطق .	

٣- السلم الاجتماعي

تابع جدول ٣-٥-مجال العمل : الإسكان

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- العمل على تشجيع التعاونيات الإسكانيّة خصوصاً في المناطق الريفيّة .	- التشديد بتطبيق قواعد التنظيم المدني وعدم القبول بالتسويات .	- كثرة المخالفات السابقة وصعوبة إلزام الورش الحديثة بالتقيد بالأنظمة .
العمل على خلق بيئة حياتيّة ملائمة للسكن وتأهيل المناطق النائية بالبنى التحتيّة الضرورية .	- إعادة النظر دورياً بقواعد التنظيم المدني لتتلاءم مع البيئة السكنية الفعليّة .	
	- تشديد تطبيق قانون الضمانات العقاريّة لحث المصارف على تكثيف الإقراض الإسكاني .	
	- إعطاء حوافز للمستثمرين لتقسيم الشقق الكبيرة الفارغة .	
	- الحث على تحديث صناعة البناء لتخفيف الكلفة دون المساس بالمتانة ورفاهية الوحدات السكنيّة .	
	- العمل على تطبيق المواصفات الحديثة المتعلقة بالسلامة العامة والبيئة الصحية .	
	- تشديد مسؤلية المستثمر في البناء إن لناحية المواصفات الفنية أو الإلتزام بمهل التسليم .	
	- تشجيع البلديات على استملاك وايجاد مساحات خضراء وحدائق عامة في المناطق السكنية .	

٣- السلم الاجتماعي

٣-٥-مجال العمل : الإسكان

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- وضع خطط إسكانية عامة تسمح بترشيد العرض لمقابلة الطلب .	- تشجيع الإدخار على المدى الطويل والادخار المتخصص بالاسكان (خطط وحسابات إدخار سكنية) عن طريق الحوافز المالية : فائدة مخفضة ، قروض طويلة الأمد .	- كلفة مالية مرتفعة خصوصاً في ظل الفوائد العالية .
- تقوية المؤسسة الوطنيّة للاسكان لتأمين حاجات الأسر ذوي الدخل المحدود .	- تصحيح تدريجي على مدى عشر سنوات لقانون الايجارات القديمة وإعطاء قروض شراء لتسهيل عملية تسويات الايجار .	- ضرورة التحضير على المدى الطويل .
- ربط سياسة الاسكان بسياسة تخطيط مدني معاصر يزيح الأعباء عن العاصمة وضواحيها .	- إعطاء حوافز ضريبيّة لمشاريع البناء خارج المدن وتخفيف أعباء الرخص .	- صعوبة التوفيق بين العرض والطلب نظراً لطول مدة انشاء المباني .
- تفعيل السياسة الماليّة والمساعدة على تمويل عمليات البناء والاسكان .	- تحديث تنظيمات الملكية المشتركة والمساعدة على خلق شركات متخصصة .	- عدم قدرة الدولة على خلق أطر استثمار للمساكن .
- العمل على تنقية قانون الايجار وعدم تحميل وزر المشكلة الإسكانيّة لأصحاب الأملاك المبنية .	- توجيه عمل المؤسسة الوطنية للاسكان الى المساعدة على التملك عن طريق التمويل والبناء للبيع دون اللجوء الى المساكن العامة للايجار ، نظراً لعدم قدرة القطاع العام على استثمار الأبنية .	- ارتفاع أسعار العقارات .

٤- تطوير الموارد البشرية

تبقى الموارد البشرية مصدر الغنى الأساسي للإقتصاد اللبناني ولا يمكننا تحسين الإنتاجية الإقتصادية والإجتماعية إلاّ بتقوية المؤهلات العلمية والإدارية والتقنية لدى جميع أفراد المجتمع . لذلك يمكن لموضوع تقوية الموارد البشرية ان يكون في طليعة مبادرات المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، إن لجهة تفعيل أدوات التعليم والتثقيف ، أو لجهة دعم برامج التدريب والتاهيل . ومن الأولويات المطروحة :

- تطوير الأنظمة التربوية لتتلائم مع التطورات الإقتصادية والإجتماعية الحديثة .
- تفعيل التعليم المهني والتقني وربطه فعلا بحاجات سوق العمل والفرص المتاحة .
- إشراك المؤسسات المنتجة في إرساء البرامج والمساعدة في تدريب الفنيين والمتأهلين .
- اعتماد التدريب والتأهيل خلال الحياة العملية لمواكبة التطور ات التقنية الحاصلة .
- إيجاد ثقافة إنتاج حديثة ترتكز على المسؤولية المهنية والإلتزام بالجودة ، لكافة الموارد البشرية ، عمّالية كانت أم إنتاجية .
- تقوية دور المرأة في الحياة الإقتصادية ودفعها على المشاركة الفعلية في الدورة الإنتاجية ، إن على صعيد مهني حر ، أو على صعيد تعاقدي .
- إدخال التقنيات الحديثة والتدريب عليها ، خصوصا المعلوماتية والإتصالات لمواكبة العولمة والمساهمة في عملية الإبداع .
- العمل على تطوير العقليات لتتأقلم مع النمط الجديد للتوجهات الإقتصادية والإجتماعية ، إن لناحية تحسين صورة المهن التقنية والعمل اليدوي والحرفي ، أو لجهة التأقلم مع معطيات العمالة الجديدة . فمن ركائز الإقتصاد الحديث جعل الإنتقال من عمل متخصص إلى آخر في قطاع مغاير ، او من موقع جغرافي إلى آخر ، امراً ممكنا ، بل سهلاً ، اضافة الى الركيزة التي يولدها قيام قطاع عمالة يرتكز الى عقود أعمال مؤقتة أو جزئية .

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تعزيز الموارد البشريّة لتتلاءم مع المعطيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الحديثة .	- وضع خارطة دقيقة وتحديد البنى والموارد التعليميّة للعمل على تحقيق التوازن التربوي والتعليمي .	- عوائق إجتماعية ، تفضيل التخصص التقليدي (محاماة ، طب ، هندسة) والابتعاد عن التعليم المهني .
- تقوية التعليم العام إن لجهة إكتساب القدرات الضروريّة لاستيعاب المتطلبات التقنية الحديثة أو لجهة الانفتاح والعولمة .	- إعادة انتشار الموارد ، مدارس واساتذة ، التابعة للقطاع العام إن لجهة المناطق أو التخصصات .	- صعوبة تحديث البرامج التعليمية وكلفتها العالية .
- تقوية التعليم المهني والفني ليتلاءم مع متطلبات سوق العمل .	- تأهيل الاساتذة والكوادر الإداريّة عبر برامج دوريّة متخصصة .	- عدم جهوزية المؤسسات الخاصة والتجمعات المهنية للانخراط في مشاريع التعليم .
- التأكيد على تطبيق الزامية التعليم .	- إدخال التكنولوجيا وتقنيات التربية الحديثة وتوسيع استعمال المعلوماتيّة .	- مفارقات إجتماعيّة حول مواضيع التربية والتعليم .
- تطوير القدرات التعليميّة والتربوية للمرأة في جميع مراحل التعليم واختصاصاته	- إعادة النظر بالبرامج التربوية والتعليميّة .	
- العمل على إعادة لبنان الى خارطة التربية والتعليم في المنطقة .	- تقوية قطاع التعليم المهني والتقني واشراك التجمعات المهنيّة في التخطيط واعداد البرامج .	

٤- تطوير الموارد البشرية

٤-٢-مجال العمل : التأهيل والثقافة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تقوية دور لبنان الثقافي على صعيد المنطقة العربية	- تكثيف برامج التدريب والاعداد المهني وتنويعها .	- صعوبة إدخال ثقافة جديدة تتعلّق بجودة الانتاج .
- تأهيل دوري للموارد البشريّة في القطاعين العام والخاص .	- إيجاد برامج مخصصة لأرباب العمل وأصحاب المصالح الصغيرة والمتوسطة ، من خلال غرف التجارة والصناعة والزراعة والتجمعات المهنيّة .	- ذهنية تقليديّة في العلاقات بين أرباب العمل والعمال .
- إيجاد ثقافة إنتاج حديثة للتحفيز على الجودة والانضباطيّة .	- خلق سياسة الكتاب وإعفاء جميع المنشورات من الضرائب وخصوصاً التعرفات الجمركيّة .	- عدم توافر موارد ماليّة وبشريّة لتغطية المصاريف الثقافيّة .
- تقوية دور المرأة للمشاركة في الحياة الإنتاجيّة .	- تطوير البرامج التثقيفيّة والرياضيّة والتربويّة الملحقة للتعليم العام وحتى التعليم العالي .	
- إدخال مبدأ التدريب المهني المتواصل خلال فترات العمل .	- تكثيف دورات التدريب على الإدارة واللغات والكمبيوتر .	
- التأقلم مع انماط الانتاج الجديدة التي تفرض اختصاصات متغيرة ومتعددة .	- تخصيص دورات تأهيل للمرأة ، خصوصاً في الريف .	
	- دورات إعادة تأهيل الأجراء خصوصاً لمكافحة البطالة المزمنة .	

٤- تطوير الموارد البشرية

تابع جدول ٤-١-مجال العمل : التربية والتعليم

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- دعم التعليم الرسمي وتأمين التكافل مع التعليم الخاص .	- التأكيد على أهمية الأعمال التطبيقيّة داخل المعاهد والتدريب في المؤسسات الانتاجيّة لتقوية المكتسبات الأكاديميّة .	
- إعادة نظر دورية في أهداف التعليم على قاعدة تربطه بحاجات السوق	- العمل على رفع العمر الالزامي للتعليم من ١٣ الى ١٥ سنة .	
	- ترشيد الانفاق على التعليم خصوصاً في القطاع العام .	
	- تقوية تعليم اللغات الأجنبية .	
	- تقوية برامج التبادل الثقافي مع المعاهد والجامعات الأجنبيّة .	
	- تقوية التجهيزات المدرسيّة .	
	- تطوير مركز البحوث والانماء التربوي وإعادة النظر دورياً بالكتب وأدوات التعليم وادخال الحديثة منها (فيديو ، صوت ، كمبيوتر . . .) .	

٤- تطوير الموارد البشرية

تابع جدول ٤-٢-مجال العمل : التأهيل والثقافة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- تقوية النشاطات الثقافية من نوادي ومسارح ومتاحف ومهرجانات دولية .	
	- خلق مكافآت للعمال والشركات المتفوقة .	
	- العمل على نشر الكومبيوتر والانترنيت والمعلوماتية في جميع طبقات المجتمع .	
	- التشديد على التبادل الثقافي بين لبنان والبلدان الأخرى .	

٥- المحافظة على البيئة

عانت البيئة في لبنان من الفوضى وغياب القواعد التنظيمية أثناء الحرب اللبنانية . ولم تعط إعادة الإعمار الأهمية الكافية للجوانب البيئية .

إن التمدين العشوائي للبلاد ، وتكاثرمخالفات قوانين التنظيم المدني وعدم تحديث القوانين ، والتعديات على الأملاك والمساحات العامة ، وتلوث المياه والهواء والتلوث الصناعي ، والإفتقار إلى قوانين بيئية حديثة ، إضافة إلى ضعف إدارة النفايات الصلبة والسائلة ، ساهمت جميعها في تضخيم فاتورة البيئة في لبنان .

ونظراً لضيق المساحة في لبنان وكثافة سكّانه ، والدور الأساسي الذي تلعبه البيئة والطبيعة في الإقتصاد اللبناني ، من الضروري إعطاء هذا القطاع الأهمية القصوى للمحافظة عليه بشكل فاعل والحد من الخسائر .

للمجلس الإقتصادي الإجتماعي ، في جميع البلدان التي اعتمدته ، دورا «أساسيا» في تقييم نتائج القرارات السياسية والإقتصادية على البيئة . لذلك ستبقى هذه المهمة من صلب أعمال المجلس الإقتصادي والإجتماعي اللبناني . إن هذه المواضيع المتعلقة بقطاع البيئة متشعبة ودقيقة ، ومن أهمها :

* المحافظة على الثروة الحرجية والحيوانية ، والعمل على حمايتها وتنويعها .
* إعتماد طرق عصرية لإدارة ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة ، صناعية كانت أو منزلية .
* التسريع بتأمين القوانين المتعلقة بمكافحة التلوث ، وتغريم اسبابه ومسبيبه .
* إعادة النظر في قوانين التنظيم المدني للمحافظة على الشاطئ اطارا ونظافة ، وعلى المواقع الطبيعية والأثرية .
* العمل على وضع تصنيف للمساحات والمناطق اللبنانية ، بدافع المحافظة على البيئة وعدم تشويهها .
* ضبط قوانين وضع وسائل النقل في الخدمة ، بهدف تخفيف تلوث الهواء والتقليل من الضجيج والإزعاج ومخاطر السير وإزدحاماته .

٥- المحافظة على البيئة

تابع جدول ٥-١-مجال العمل : البيئة العامة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- المساعدة على انشاء مختبرات لإجراء فحوصات دوريّة للسلع والمنتجات .	
	- التشدد في الرقابة على جودة السلع من ناحية المحتويات والمواصفات .	
	- اعتماد بيانات معلومات دقيقة وشاملة للسلع المنتجة أو المستوردة تظهر : السعة ،الكمية ،الوزن والمدخلات وذلك بهدف مواكبة التطور الحاصل .	
	- إعداد حملات تحريج وتشجير دورية ، وإشراك المدارس والجامعات في هذه العمليات .	
	- تجهيز الدفاع المدني وفرق الإطفاء بالمعدات الحديثة لمكافحة فعلية للحرائق والحالات الطارئة .	
	- تطبيق أنظمة الوقاية من الحوادث والكوارث الطبيعيّة (حرائق ، فياضانات ، هزات) .	
	- التشجيع على إنشاء المحميات البيئية الطبيعية	

٥- المحافظة على البيئة

٥-١-مجال العمل : البيئة العامة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- خلق ثقافة بيئيّة لجميع أفراد المجتمع خصوصاً أن البيئة من أهم موارد الاقتصاد اللبناني .	- تحديث قوانين مكافحة التلوث للحدّ من التعديات على البيئة .	- كلفة التدابير العالية ، خصوصاً للوحدات الصناعيّة القائمة .
- المحافظة على الثروات الحرجيّة والحيوانيّة .	- إعداد خطة عملية فاعلة لفرز النفايات الصلبة لتسهيل إعادة تصنيعها .	- ذهنيّة تقليديّة وسلبيّة في مواجهة الحوادث والطوارئ .
- مكافحة جميع أنواع التلوث : - هواء - مياه - ضجيج - نفايات	- تطبيق تدريجي لقوانين إعادة التكرير والتصنيع في الصناعات اللبنانية القائمة خصوصاً الثقيلة منها .	- نقص في التجهيزات والمختبرات وكلفتها العالية .
- تشجيع إعادة التصنيع والتكرير لمختلف أنواع النفايات	- العمل على تطبيق قوانين مكافحة التلوث الناتج من المركبات والسيارات .	- عدم التمكن من استعمال التقنيات الحديثة والتي من الممكن أن تشكل خطراً على الانسان والبيئة (مواد ذرية ، مواد محولة جينياً . . .)
- خلق ثقافة صناعيّة صديقه للبيئة	- تسريع مشروع تكرير المياه المبتذلة وإنشاء شبكات صحية في جميع المناطق اللبنانيّة .	- تقلص المساحات غير المأهولة وكثافة التمدن .

٥- المحافظة على البيئة

تابع جدول ٥-٢-مجال العمل : التخطيط والتنظيم المدني

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- إقرار أنظمة المحافظة على التراث مع احترام قوانين الملكيّة الفرديّة وتأمين البدل العادل .	
	- إقرار مخطط عام لتنظيم عمل الكسارات والمقالع والتشديد في التطبيق .	
	- درس إمكانية استيراد الرمول والحجارة من مصادر أقل كلفة .	

٥- المحافظة على البيئة

٥-٢-مجال العمل : التخطيط والتنظيم المدني

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تصحيح التجاوزات الحاصلة منذ ١٩٧٥	- تطبيق قوانين التنظيم المدني بدلا من اللجوء الى مبدأ التسوية .	- تراكم التجاوزات وصعوبة حلّها على المدى القصير .
- إعادة التوازن بين المناطق اللبنانيّة .	- إعادة درس شبكات الطرق والنقل لتأمين توزيع متوازن للسكن وتخفيف الضغط عن العاصمة وضواحيها .	- صعوبة خفض عامل الاستثمار نظراً لأهميته في تقييم الثروة العقاريّة .
- الحفاظ على التراث والطابع اللبناني .	- إدارة سليمة وفاعلة لشبكات الطرق .	- كلفة مشاريع إعادة تأهيل البيئة .
- العمل على تصنيف جميع المناطق اللبنانيّة وتحديد أدوارها في التنمية .	- تشجيع تطبيق المواصفات اللبنانيّة الطابع على وحدات السكن في المناطق الريفيّة .	- تعقيدات وصعوبات عمليات التصنيف والتنظيم المدني .
	- ترشيد عمليات الانشاء والبناء لتفادي الاختلالات في التوزيع .	
	- إقرار مخطط عام للنمو المدني والسكاني في كافة الأراضي اللبنانيّة .	
	- المحافظة على الشاطئ والأماكن الأثريّة ومنع البناء بجوارها . وإعادة تأهيل المناطق المتضررة من التطور المدني العشوائي .	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

إن ضرورة تحسين الأداء في القطاع العام ، يجب ان لا يغيّب نظرنا عن ورشة تفعيل وإعادة هيكلة المؤسسات الخاصة التي تعاني هي أيضاً من ضعف إنتاجيتها ، وعدم تمكنها من المنافسة ومن التأقلم مع التغييرات الحاصلة على المستوى الدولي والإقليمي . إن وجود ممثلي الفعاليات الإقتصادية بين أعضاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي إلى جانب ممثلي الهيئات المهنية والعمّالية والإقتصاديين وأهل الاختصاص ، يجعل من المجلس المكان الأفضل لتصور مستقبل المؤسسات الإقتصادية وصياغة مشاريع خطط او برامج لتطويرها و توفير حاجاتها . وورش الأعمال في هذا المجال متعددة ويمكن تحديد أبرزها :

* التحضير المبرمج لسياسة السوق المفتوحة وللإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتكثيف إتفاقيات التبادل التجاري الحر مع الدول العربية والإتحاد الأوروبي .

* تقوية الشفافية داخل المؤسسات للسماح بالمشاركات الداخلية وخصوصا «الخارجية» ، التي ستسمح بتعزيز القدرات التقنية والإدارية والتسويقية للمؤسسات اللبنانية .

* العمل على تمكين الأجراء من المساهمة باحجام مناسبة في المؤسسات التي ينتمون اليها ليصار إلى توزيع أفضل لتحسين الإنتاجية .

* تحسين البيئة الإستثمارية العامة إن عن طريق تحديث القوانين أو تسهيل المعاملات الإدارية .

* تأمين قنوات التمويل اللازم وتوسيع وتفعيل القائم منها ، إلى جانب خلق الأسواق المالية الضرورية .ونشر ثقافة المساهمة والتوظيف المالي .

* ضبط نظم الإنتاج والإلتزام بالمعايير والمقاييس الدولية لتفعيل الإنتاج وتدعيم عمليات التصدير .

* تأمين المنافسة الحقيقية في الاسواق ، مع بعض الاستثناءات الخاصة بفروع النشاط المنشئة لفرص العمل والقابلة للتطوير ، ومواجهة السياسات الاغراقية بكافة اشكالها ، التهريب ، ومحاربة الاحتكارات .

٦-١-مجال العمل : سياسة السوق المفتوحة وتشجيع الصادرات

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- التفاعل مع تيارات العولمة والانضمام الى اتفاقيات تحرير التجارة	- البدء بالعمل على توسيع التخفيضات الجمركيّة على المواد الأولية والنصف مصنّعة المستوردة	- الرسوم الجمركيّة تشكل ٤٢٪ من مداخيل الدولة .
- التحضير التدريجي لاتفاقيات التحرير التجاري	- تخفيض كلفة التخليص الجمركي وتبسيط معاملاته	- تحفظات الإدارات العامة الجمركيّة .
- تحضير الأسواق الإقليميّة المشتركة	- تسهيل المصادقات الرسميّة وتخفيف عدد المستندات المطلوبة	- ارتفاع كلفة التجهيزات واعادة تأهيل الكوادر
- استبدال الرسوم الجمركيّة التقليديّة بضريبة القيمة المضافة .	- تخفيف وطأة المراقبة الأمنيّة على العمليات التجاريّة الخارجيّة	- التدخلات السياسيّة
- تسهيل المبادلات الخارجيّة ورفع العوائق والمحاذير الإداريّة	- تطوير استعمال نظام "السكانينغ (Scanning) "المراقبة الحاويات والبضائع المستوردة .	- ارتفاع كلفة إنشاء المناطق الصناعيّة وتجهيزها بالبنى التحتيّة الضروريّة
	- تسهيل تطبيق الاعفاءات الجمركيّة والادخال المؤقت	
	- تسريع عمليات تحديث المرافق الجمركيّة على كافة البوابات .	- صعوبة تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة .

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

٦-٢-مجال العمل : تصحيح النظام الضرائبي وتقوية شفافية المؤسسات

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تحديث النظام الضرائبي واعتماد مبدأ التبسيط والوضوح	- تسريع اقرار مشروع التسوية الضرائبيّة على أساس واقعي وعملي .	- عقلية تقليديّة مرتكزة على المواجهة بين المؤسسات ومصلحة تحصيل الضرائب
- إرساء العدالة الضريبيّة وليس الإعتماد على مبدأ المردود فقط .	- تحديث قانون الضريبة العامة وإعادة النظر بالقيم وتطابقها مع الواقع وتقويمها .	- الافتقار الى معلومات دقيقة متعلقة بالوحدات المنتجة والمؤسسات
- اعتماد مبدأ تشجيع الاستثمارات	- تسهيل معاملات التصريح الضرائبي وتفادي الرقابة الضرائبيّة المنهكة والمزعجة .	- نقص في الموارد البشرية وكوادر وزارة الماليّة
- تثقيل الضرائب على العمليات التجاريّة المضرة بالصحة والبيئة (الكحول ، السجائر ، السيارات الكبيرة المستهلكة للوقود . . .الخ)	- السماح بتسريع نسبة استهلاك المعدات والتجهيزات .	- ضغط عجز الموازنة العامة والحاجة الى الموارد السريعة
- ادخال مبدأ الشفافية لتسهيل عمليات فتح رؤوس أموال المؤسسات التجاريّة .	- تسهيل تطبيق الاعفاءات الماليّة لبعض الاستثمارات الصناعيّة والزراعيّة والسياحيّة وتوسيعها لتشمل عدداً أكبر من المشاريع خصوصاً الاستثمارات الخارجيّة المباشرة .	- الضغوطات السياسيّة ، طول المدة ، النضوج ، عقلية ضرائبية حديثة .
- الفصل بين موجودات المؤسسات والممتلكات الخاصة والعمل على تثبيت مبدأ "المأسسة" .	- مطابقة قانون الضرائب وقوانين المحاسبة الحديثة .	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

تابع جدول ٦-١-مجال العمل : سياسة السوق المفتوحة وتشجيع الصادرات

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- ادخال مبدأ إعادة الرسوم الجمركيّة المدفوعة لتحفيز التصدير ويمكن أن تتخذ هذه الاعفاءات شكل رديات ماليّة أو ائتمانات ضرائبيّة (Tax Credit)	
	- تطوير المناطق الحرة خصوصاً قرب المرافئ والمطارات والحدود البريّة .	
	- التنسيق مع البلدان المجاورة لتسهيل عمليات الترانزيت .	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

٦-٣-مجال العمل : ورشة المواصفات والجودة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- حماية المستهلك وتحسين نوعية الانتاج	- تقوية مؤسسة LIBNORللتسريع بعملية التوافق مع المعايير العالميّة .	- كلفة الالتزام بالمعايير الدولية .
- الانفتاح على الاسواق العالميّة والتمكن من المنافسة على الصعيد العالمي والمحلي .	- التعاون مع منظمات تطابق المواصفات العالميّة والعربيّة . تشجيع المؤسسات للالتزام بقواعد الـISO>	- الافتقار الى الرقابة الفعالة على النوعية
- التمكن من التوغل في أسواق جديدة غير الأسواق التقليديّة .	- الدعوة الى التقيد بنظام بيانات معلومات السلع (Labeling) حسب معايير معينة تبرز :اسم المنتج ، المكونات ، تاريخ الانتاج والانتهاء ، معلومات غذائية ، من أجل حماية المستهلك	- صناعات لبنانية صغيرة الحجم
- جذب الاستثمارات الأجنبيّة وتشجيع المؤسسات العالميّة على اعتماد مراكز لها في لبنان .	- التشديد على ابراز مصدر المنشأ الخاص بالمنتج لابراز جودة السلع اللبنانية .	- الافتقار الى معايير نوعية محددة تعيق عمليات التصدير .
- العمل على إعادة الثقة بالمنتج اللبناني .	- تطوير معايير الانتاج اللبنانيّة لملاقاة المتطلبات العالميّة .	- عقلية تقليديّة بعيدة عن أساليب الانتاج الحديثة .
	- تبسيط وتفعيل معاملات التصديق على المنتجات .	- قيود إداريّة من حيث تخليص وتصديق المعاملات
	- تقوية دور المعهد الصناعي للبحوث والتعاون من خلاله مع معاهد أجنبية مماثلة .	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

تابع جدول ٦-٢-مجال العمل : تصحيح النظام الضرائبي وتقوية شفافية المؤسسات

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- إعادة الاعتبار لمدققي المحاسبة وعدم اقتصار دورهم على "مواجهة المراقبة الماليّة والتكليف الضرائبي"	
	- تقوية التمويل الذاتي للمؤسسات	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

٦-٤-مجال العمل : الأسواق المالية

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تأمين التمويل اللازم للمؤسسات التجاريّة وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .	- تقوية دور مؤسسة "كفالات "لتأمين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجد صعوبات كبيرة للحصول على القروض المصرفيّة العاديّة .	- ثقل الدين العام وتأثيرة على ارتفاع الفوائد .
- تقوية ثقافة الادخار وخاصة الادخار الطويل الأمد .	- الإستفادة من التعاون مع المنظمات العالميّة والاتحاد الأوروبي والقروض الممنوحة للبنان لتكثيف التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	- ثقافة مالية قصيرة الأجل .
- خلق سوق مالية فاعلة ومتجاوبة مع حاجات الاقتصاد الوطني .	- تقوية مشاريع التمويل الاستئجاري (Leasing)	- الطابع العائلي للمؤسسات والأعمال التجاريّة .
- العمل على إعادة دور بيروت كمركز مالي إقليمي وعالمي .	- تشجيع الشراكات العالميّة الخارجيّة عبر التسهيلات والاعفاءات الضريبيّة ، وبعض الأعباء الإجتماعيّة ، لتقوية وحدات الإنتاج .	- ضعف المناخ والبيئة الاستثماريّة الحالية .
- تحسين البيئة المالية لتشجيع الاستثمارات والشراكات الخارجيّة .	- تسريع الانخراط في برامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي (MEDA)والمتعلّق بالمشاركات التجاريّة والاستثمارات المتبادلة .	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

تابع جدول ٦-٣-مجال العمل : ورشة المواصفات والجودة

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- تدريب الكوادر الاداريّة والتسويقيّة البشريّة وتمكينها من التعاطي مع كل جديد ومتطور في هذا الحقل .	
	- إنشاء نظم مراقبة فعّالة وصارمة دون تحويلها لعمليات ملاحقة وإعاقة للمنتجين .	
	- عقد اتفاقيات تجاريّة مع شركاء لبنان في التجارة الخارجية ، تضمن قبولهم للمعايير والتصريحات اللبنانيّة .	
	- إنشاء مختبرات حديثة ومختصة لتسهيل عمليات المراقبة النوعية	

٦- تفعيل دور المؤسسات الخاصة

تابع جدول ٦-٤-مجال العمل : الأسواق المالية

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- توسيع الافادة من برامج مؤسسة التمويل العالمية (IFC) ومن تسهيلات صناديق التنمية العربية .	
	- خلق قوانين تشجيع صناديق الاستثمار والتمويل على المدى الطويل .	
	- تشجيع المؤسسات على فتح دؤوس أموالها .	
	- تقوية دور المؤسسة الوطنية لتأمين الاستثمار (INGI) والمؤسسة الوطنية لتشجيع الاستثمار (IDAL)	
	- تحديث قوانين بورصة بيروت .	

٧- المعلومات والمعلوماتية

يستند النمو الاقتصادي الحديث الى قاعدتين اساسيتين : المعرفة والابداع .

١ . تشمل المعرفة المعلومات بشكلها العام ، إن لجهة الاعلام والاعلان ، ام لناحية الاحصاءات الرقمية والنوعية . وبسبب الاضطرابات الامنية ، بقي لبنان لحوالي عشرين سنة من دون أية معلومات رسمية دقيقة ، وهو يحاول منذ خمس سنوات بناء قاعدته الاحصائية . ورغم التحسن الحاصل تبقى الارقام المتوافرة غير دقيقة ومجتزأة في الكثير من الاحيان .

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعي المشاكل المترتبة على فقدان المعلومات الدقيقة وتأثيراتها السلبية على الكثير من اعماله . ومن المتوقع ان يساهم المجلس في وضع تصور لتحسين القاعدة الاحصائية وبلورتها .

إن ورشة عمل تحسين الارقام والمعطيات الاحصائية لا تقتصر على الادارة المركزية للاحصاء ، بل تتعداها الى مشاركة المؤسسات العامة والخاصة ، نذكر منها(على سبيل المثال لا الحصر) السجلات التجارية ، الجمارك ، المالية العامة ، مراكز التوثيق في الوزارات المتخصصة ، التجمعات المهنية ومكاتب الاستشارات . من هنا ضرورة المساهمة في :

* تقوية النشاط في الادارة المركزية للاحصاء لتأمين كل المعطيات الاحصائية وتحسينها .

* ابراز اهمية الشفافية في جميع قطاعات المجتمع ، ان على الصعيد الاقتصادي في كافة جوانبه او على الصعيد الديمغرافي ، او الصحي ، او التربوي .

* حث على نشر الارقام والمعلومات لتحديد الحجم الفعلي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها لبنان .

٢ . اما في ما يختص بالابداع ، فإن هذه الورشة ستبنى على اساس إدخال احدث نظم المعلوماتية ونشرها بين جميع الفئات . إن المستوى الثقافي الذي يتمتع به اللبنانيون يوفر لهم مزايا تفاضلية في هذا المجال ، شرط العمل الجدي على نشر وتطوير هذه الثقافة الجديدة بين جميع افراد المجتمع .

تتضح يوما بعد يوم معالم للهالمجتمع المعلوماتي الجديد الذي بدأ بالظهور في شتى أرجاء العالم .وستكون آثار التغييرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كبيرة وعارمة في جميع قطاعات الإقتصاد بحيث تصبح جميع الأنشطة الجديدة التي تعتمد على المعلومات والمعلوماتية والاتصالات ، هي المعيار الاساسي للنجاح الاقتصادي وحتى الاجتماعي للدول .

وستتغير المشاريع القائمة لتصبح أكثر انتاجية ، ومن المتوقع أن تصبح المعرفة الأساسية في كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، مهارة ضرورية للقوى العاملة المنتجة .

وقد دخلت المعلوماتية نمطا جديدا ، حيث أصبح الفرق بين السلع والخدمات أقل وضوحا . اذ أن الخدمات آخذة في الظهور كمصدر اساسي للقيمة المضافة بالنسبة للمشاريع الانتاجية التقليدية . وسيكون التنوع والمرونة والتكامل مصدر المؤسسات الاقتصادية .ولن تتوفر هذه القدرة على المنافسة الاّ عن طريق اعتماد المؤسسات على استخدام التجهيزات والبرامج الحديثة ، وزيادة قدراتها دائما في هذا المجال .

وستفرز التكنولوجيا الجديدة ، جديدا في ادارات الشركات حيث من المرجح أن يوكل المزيد من المسؤليات الى العاملين أنفسهم ، ما يدفع الى تحسين تأهيلهم بشكل دوري طيلة حياتهم العملية .

ولقد أدخلت المعلوماتية نمطا جديدا ايضاً في المبادلات التجارية من المرجح أن تتسارع في السنوات المقبلة ، حيث ستأخذ التجارة الألكترونية قسما كبيرا من تبادل السلع . وستبرز بشكل شبه مؤكد اللوجستيات المبنية على علاقات الترابط المتكاملة بين وحدات الانتاج التقليدية وقطاعات الاتصالات والمعلوماتية

والنقل ، مما سيسمح للمؤسسات بخدمة المستهلكين بغض النظر عن البعد الجغرافي .

من الطبيعي ، نشر ثقافة الكومبيوتر في المدارس والجامعات ضمن خطة شاملة لمنع الفجوة القائمة بين قطاعات واسعة من المجتمع و بين أقلية استوعبت المعلوماتية في العلم والعمل .

ولن يبقى القطاع العام بمنأى عن هذه التطورات . فهو مدعو بدوره الى مكننة جميع عملياته وخدماته وترشيد استعمال موارده المالية والبشرية وتأهيلها . خاصة بعد ان اعتمدت بعض الدول ، ومنها مجاورة ، مبدأ العمل لاقامة «الحكومة الألكترونية» (خدمة المواطنين واصحاب الحاجات عبر شبكات المعلوماتية) ، الى جانب مبادرات «التجارة الألكترونية» .

٧- المعلومات والمعلوماتية

تابع جدول ٧-١-مجال العمل : المعلومات والنشر

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- تقوية ثقافة الإعلان عن الأسعار والمعلومات المتعلقة بالسلع لتأمين أفضل نشر للمعلومات للمستهلكين .	
	- تقوية إنشاء جمعيات حماية المستهلكين التي تتولّى بدورها نشر المعلومات من كافة القطاعات .	

٧- المعلومات والمعلوماتية

٧-١-مجال العمل : المعلومات والنشر

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- تقوية المعلومات وتحسين نوعيتها ومصداقيتها .	- تقوية الإدارة المركزية للإحصاء عن طريق المكننة والتأهيل البشري ورفع الموازنات .	- ضعف ثقافة الرقم بسبب غيابه لفترة طويلة .
- نشر المعلومات بفعالية وسرعة وإتاحة التواصل بين المنتجين والمستهلكين لتفعيل الأسواق .	- تكثيف الدراسات الاحصائيّة وتبويبها والمحافظة على نشرها دورياً .	- الميل الى إخفاء الاحصاءات الفعلية للشركات خوفاً من الملاحقة المالية أو الآدارية أو انكشاف أسرار المهنة .
- تقوية صناعة المعلومات والأعلام حيث يتمتّع لبنان بميزات تفاضليّة أكيدة .	- نشر المعلومات المتوافرة عبر الانترنت لجميع الوزارات والمؤسسات والمحاكم التجاريّة .	- كلفة تحديث أنظمة إحصاء وبناء التحتيّة والوقت الذي يستغرقه للحصول على معلومات دورية صادقة وسهلة الاستعمال .
- الشفافية ونشر المعلومات لتقوية بنى المؤسسات	- فرض نشر المعلومات الحسابيّة المتعلقة بالمؤسسات التجاريّة وتقوية الاعلام التجاري ، وتثبيت الشفافية .	
- إبراز أهمية الدراسات والاستشارات في تعزيز الانتاجيّة .	- تقوية مركز المعلومات التجاريّة (TRADE INTERNATIONAL CENTER) وتوسيع نشاطه لتأمين أفضل المعرفة عن الأسواق الخارجيّة إن لجهة التصدير أو الاستيراد .	

٧- المعلومات والمعلوماتية

تابع جدول ٧-٢-مجال العمل : المعلوماتية والأبحاث

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
	- ليس المطلوب التركيز على اختراعات متقدمة بل استعمال التكنولوجيا المتوافرة لتطابق متطلبات الأسواق الداخلية والاقليميّة .	
	- الاستفادة من الأموال والقدرات التي من الممكن توفيرها عبر التعاون مع المؤسسات العالمية والبلدان الصناعية المتقدمة .	

٧- المعلومات والمعلوماتية

٧-٢-مجال العمل : المعلوماتية والأبحاث

الأهداف	الإجراءات	العوائق والمحاذير
- التحضير للبيئة المعلوماتيّة الحديثة الواعدة .	- تحديث جميع أجهزة الدولة ومكنتها .	- كلفة التجهيز والمكننة في القطاع العام والخاص .
- تحديد أهداف طموحة لنسبة إدخال الكومبيوتر والمعلوماتية في المؤسسات العامة والخاصة .	- ربط كافة الدوائر والادارات بشبكات الانترنيت وتأمين خدمات المواطنين عبر الأنترنت .	- التأخر الحاصل في النهضة التكنولوجية الحديثة نتيجة الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة الماضية .
- خلق شبكات تبادل للمعلومات وصيانتها وتطويرها بشكل فاعل وسريع .	- تشجيع الاستثمارات الخارجيّة المباشرة في قطاع المعلومات والأبحاث عن طريق الاعفاءات الماليّة والتسهيلات الإداريّة .	- التحولات السريعة في قطاع المعلوماتيّة وصعوبة مواكبتها بشكل فاعل .
- إشاعة وتعميم ثقافة المعلوماتيّة والكومبيوتر في جميع القطاعات والفئات الاجتماعيّة .	- إعطاء الأولوية لهذه المشاريع من قبل المؤسسة العامة للاستثمار (IDAL)	- هجرة الأدمغة اللبنانية الى الخارج .
- إعلان لبنان مركزاً للمعلوماتيّة (Cyber Country)	- الاستفادة من تجارب وخبرات بعض عواصم التكنولوجيا الحديثة (هونغ كونغ ، سينغافورة ، دبي) .	
- تقوية الأبحاث ومراكز تطوير التكنولوجيا .	- تقوية العلاقة في مجال البحث والتكنولوجيا بين المؤسسات التجاريّة والجامعات ومعاهد التكنولوجيا .	

- VI -

اللجان المتخصصة
وحلقات العمل

إن مبدأي الحوار التفاعلي والمشاركة اللذان يقفان وراء فكرة إنشاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، واللذان يفترضان ان يشكلا التزاما دائما ، يدفعا المجلس الى ضرورة الاسراع في خلق أجواء جديدة في تناول الشأن العام ، وابراز اساليب جديدة مناسبة لطرح المواضيع الاقتصاديّة والاجتماعيّة الوطنيّة الحساسة وطرق معالجتها . ومن المتوقع أن تبرز أعمال المجلس اهمية مشاركة القطاعات المهنية والأهلية في المساعدة على وضع وتطوير الرؤى الصحيحة للخطط الاقتصاديّة والبرامج الاجتماعيّة ، خصوصاً وأن غالبية أعضاء هذا المجلس تنبثق من القطاع الخاص ، ومن التجمعات المهنيّة والنقابيّة ، وتتوفر فيها المؤهلات العلميّة والفكريّة الضروريّة لنشاطه .

ان المهمات الملقاة على عاتق المجلس لن ترتجل ولن تكون منقوصة ، بل ستتخذ في إطار مؤسساتي وستتم بالشفافية المطلقة .

من المعلوم أن العمل الفاعل والأساسي لجميع المجالس يتم في اللجان .من هنا ضرورة انشائها وهيكلتها وتفعيلها ، لتصبح قاعدة أساسية لأعمال المجلس .

لتأمين الإنتاجية الضرورية لأعمال المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان ،

نص النظام الداخلي للمجلس على إنشاء لجان متخصصة يشارك فيها جميع الأعضاء ، بمعدل بين ٧ أعضاء (حد أدنى) و١١عضو (حد أقصى) لكل لجنة وبمعدل عضو في لجنة واحدة على الأقل(لتوزيع المشاركة من الجميع) أو في لجنتين على الأكثر (للحؤول دون تراكم المسؤوليات) ، كما يعمل به في أغلب البلدان التي إعتمدت إنشاء مجالس اقتصادية وإجتماعية .

وقد لحظ النظام الداخلي للمجلس انشاء اللجان التالية :

١- لجنة القضايا الاقتصادية العامة .

(التخطيط - السياسات الاقتصادية)

٢- لجنة القضايا الاجتماعية العامة .

(الصحة - الاسكان والتعاونيات)

٣- لجنة التنمية البشرية وحقوق الانسان

(التربية والتعليم والثقافة - التأهيل والتدريب - المرأة - المعوقين)

٤- لجنة النشاطات الانتاجية

(الصناعة - التجارة - المال - التأمين - الطاقة)

٥- لجنة العلوم والتكنولوجيا والمواصفات

(البحث والتطوير والمقاييس)

٦- لجنة البيئة والسياحة

(البيئة - السياحة - التنظيم المدني - النقل)

٧- لجنة قضايا المناطق والشؤون الزراعية

(قضايا المناطق - الزراعة - التنمية الريفية)

٨- لجنة قضايا العمل والمهن والحرف

(الضمان الاجتماعي - البطالة - القطاع الحرفي)

تنشئ كل لجنة من أعضائها لجاناً فرعية دائمة أو مؤقتة ، حسبما تراه لسير عملها .

يعود للهيئة العامة اذا أرادت ، القرار بانشاء لجان أخرى دائمة .

خاتمة

طبعاً . .

هذا ليس كل شيء . .

لا على صعيد الأهداف ،

ولا على صعيد الوسائل ،

ولا على صعيد اللجان ،

ولا على صعيد ورش العمل .

إنما هي رؤية وإطار للعمل ، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه ، على كافة مستوياته وفي كافة تنظيماته ، للانطلاق عبرهما ، مثلما يدعو الهيئات والفعاليات والقدرات المتعددة في المجتمع للانضمام إليهما أو للتفاعل معهما والإسهام بتطويرهما .

ومثلما هذه الرؤية قابلة للتطوير والاغناء والتوضيح ، فإن ورش العمل نفسها قابلة للزيادة والتعديل

خاصة في المواضيع والميادين القطاعية ،

وذلك عبر اللجان المتخصصة ،

التي تشكل قاعدة في أساس عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي تفعيل نشاطه وانجاح مسيرته .